

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

اثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي

مذكرة تخرّج تدرّج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
- تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف-

إشراف الأستاذ:

بن دحمان محمد أمين

من إعداد الطالبتين:

1- ادم مونة

2- سحاب عربية

السنة الجامعية: 2019/2018

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

اثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي

مذكرة تخرّج تدرّج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
- تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف-

إشراف الأستاذ:

بن دحمان محمد أمين

من إعداد الطالبتين:

1- ادم مونة

2- سحاب عربية

لجنة المناقشة

1- الأستاذ.....كروش نور الدين.....رئيسا

2- الأستاذ.....بن دحمان محمد أمين..... مقررأ

3- الأستاذ.....بوادو فاطمة.....ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: ((قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا

يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ (9))) .

الآية 9 من سورة الزمر

قال رسول الله ﷺ: ((تركت فيكم أمرين ما إن تمسكتم بهما لن

تضلوا بعدي أبد كتاب الله وسنة نبيه)) .

أخرجه مالك

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله واسكنه فسيح الجناته
والى أمي الغالية أطال الله في عمرها ورزقها العفو والغافية في
الدنيا والآخر

إلى جميع أفراد عائلتي الأخوة والأخوات والى عائلتي أختي
والى كافة الأحبة و الأصدقاء (آمال) والى كافة دفعة تحليل

اقتصادي واستشراف 2018/2017

والى زملائي في العمل

اهدي هذا العمل المتواضع

والله والي التوفيق

مونة

الإهداء

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى سدي في الحياة
ساحبة القلب الحنون أمي الغالية أطل الله في عمرها ووهبها
العفو والغافية في الدنيا والأخر

إلى روح والدي رحمة الله واسكنه فسيح جناته
إلى صاحب العطاء و الوفاء و القلب الطيب، إلى الغالي
الذي ساعدني و دعمني و كان صبورا معي، زوجي مراد
وكل عائلته مغربي في معسكر

إلى قرة عيني و أجمل هدية حياتنا بها الخالق بثينة ابنتي
الغالية وجوهرة قلبي ميساء نور و فلذة كبدي الهادي وجود.
إلى القلوب الناصعة البيضاء التي أزهرت أيامي بمحبتهم،
أخواتي العزيزتين وأزواجهن وإخوتي ممد العيد مراد

وصغيري ربيع

إلى إكرام - راضية - طارة - لويظة - رهف - أيوب
إلى كل الصديقات مونة، فطيمة، الزهرة، نسرين،

مسعودة، خيرة، فتيحة

والى زملائي في العمل وكل دفعة تحليل اقتصادي

2019/2017

أهدي هذا العمل المتواضع

والله والي التوفيق

شكر وتقدير

أولاً نحمد الله حمد طيباً مباركاً فيه، لا نعصي ثناء عليه هو
كما أثنى على نفسه، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه أجمعين إلى يوم الدين.

قال رسول الله ﷺ: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله
ومن أسدى إليكم معروفه فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فأدعوا له
".

نشكر المولى عز وجل على نعمه وتوفيقه لنا في انجاز هذا
البحث المتواضع ، كما لا يسعنا في هذا المقام
إلا أن نتقدم بخالص شاكرينا وتقديرنا للأستاذ الذي اشرفه
على هذا البحث الأستاذ : بن دحمان محمد أمين ولم يبخل علينا
بتقديم النصح و الإرشاد.

كما اشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة
هذه المذكرة ومناقشتها.

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
18	آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة	1-1
73	عدد المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	2-3
73	مناصب الشغل حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	3-3
74	مناصب الشغل حسب قطاع النشاط القيمة المصرح بها بمليون دينار جزائري	4-3
75	عدد المشاريع حسب نوع الاستثمار خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	5-3
76	مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	6-3
77	عدد المشاريع المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	7-3
77	تمثيل بياني لمناصب الشغل حسب القطاع القانوني القيمة المصرح بها بمليون دينار جزائري.	8-3
78	نسبة الاستثمار المحلي و الأجنبي خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	9-3
79	مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	10-3

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
41	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	1-1
72	عدد المشاريع ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	2-3
75	عدد المشاريع ومناصب الشغل حسب نوع الاستثمار خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	3-3
76	عدد المشاريع ومناصب الشغل حسب القطاع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	4-3
78	عدد المشاريع المحلية و الأجنبية ومناصب الشغل خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).	5-3

ملخص عام

ملخص:

الهدف من الدراسة هو معرفة مدى تأثير الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي، حيث تعتبر الإعفاءات الجبائية من أهم الأدوات السياسية المالية في الأنظمة الجبائية ، لها آثار ايجابية وسلبية على الاقتصاد.

فعلى الصعيد الايجابي لها دور في تنشيط الدورة الاقتصادية وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحقيق مبدأ العدالة الضريبية بين أفراد المجتمع، كما تسهم هذه الأداة في تشجيع التبادل التجاري بين الدول وفي الاتجاه العكسي تؤدي إلى نقص عوائد خزينة الدولة بسبب التهرب الضريبي بحجة الإعفاء واستفادة بعض الفئات من الإعفاءات التي ليس بحاجة إليها. لذا حاولت هذه الدراسة إظهار بعض المفاهيم والمضامين المتعلقة بالإعفاءات الجبائية وتوضيح آثارها على الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الإعفاء الجبائي، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الآثار الايجابية والسلبية للإعفاء الجبائي.

Résumé :

Le but de l'étude est de connaitre l'étendue des effets des exonérations fiscales sur la croissance économique, car les exemptions fiscales sont considérées comme les outils les plus importants de la politique fiscale dans les systèmes fiscaux, qui ont des effets positifs et négatifs sur l'économie.

Sur le plan positif ; elles jouent un rôle dans l'activation du cycle économique en attirant les investissements nationaux et étrangers, ainsi que la concrétisation du principe l'égalité fiscale entre les membres de la société et elles contribuent également dans la promotion des échanges commerciaux entre pays.

Dans le sens inverse « négatif » ; l'exonération fiscale engendre une diminution des recettes du trésor public en raison des manœuvres conduisant à l'évasion fiscale sous prétexte d'exonération et le profit de certaines catégories de la société d'exemptions inutiles.

En fin la présente étude a essayé de mettre au clair certains concepts et des contenus liés aux exonérations fiscales et des éclaircissements sur les différents impacts sur l'économie.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
I-II	فهرس المحتويات
III-IV	قائمة الجداول
V-VI	قائمة الأشكال
أ - ح	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الإعفاءات الجبائية
3	المبحث الأول: ماهية السياسة الجبائية
3	المطلب الأول: تطور الجبائية
6	المطلب الثاني: تعريف السياسة الجبائية ومقوماتها
10	المطلب الثالث: أهداف و مبادئ السياسة الجبائية
15	المبحث الثاني: الإطار العام لسياسة الإعفاء الجبائي
15	المطلب الأول: تحديد مفاهيم الإعفاء الجبائي ومميزاته وأهدافه
19	المطلب الثاني: أشكال الإعفاء الجبائي
25	خلاصة الفصل الأول
26	الفصل الثاني: الإطار النظري حول النمو والتنمية الاقتصادية
28	المبحث الأول: عموميات حول النمو والتنمية الاقتصادية
28	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
35	المطلب الثاني: التميز بين النمو والتنمية الاقتصادية
42	المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي
42	المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي
46	المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي
52	خلاصة الفصل الثاني

53	الفصل الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية للإعفاءات الجبائية
55	المبحث الأول: الآثار الإيجابية والسلبية للإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي
55	المطلب الأول: الآثار الإيجابية للإعفاء الجبائي
58	المطلب الثاني: الآثار السلبية للإعفاء الجبائي وسبل معالجتها
63	المبحث الثاني: الإعفاءات الجبائية ممنوحة في الجزائر و أثرها على الاقتصاد الوطني
63	المطلب الأول: إصلاحات النظام الجبائي في الجزائر
65	المطلب الثاني: اثر الإعفاءات الجبائية على نمو الاقتصاد الوطني
82	خلاصة الفصل الثالث
86-83	خاتمة عامة
93 -87	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة عامة

في ظل التطورات التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة من عولمة، وارتقاء درجة المنافسة بين المنظمات الدولية، بات من الضروري على دول العالم أن تعي مدى أهمية التبادل الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فالتحرير التجاري له دور في التأثير على الإنتاج، الاستهلاك، العمالة والاستثمار، ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية، فالنمو والتنمية الاقتصادية يعتبران من أهم مواضيع العصر ومحل اهتمام الكثير من طرف الاقتصاديين السياسيين، حيث يجعلون النمو والتنمية الاقتصادية من الأهداف الجوهرية التي تسعى إليها جميع دول العالم والأمم بمختلف ثقافات وإيديولوجياتها والعمل على تحقيقها، وذلك من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات والقرارات تمثلت في السياسات المنتهجة من طرف الدولة منها السياسة الاقتصادية التي تتخذها لفرض سيطرتها حتى تتمكن من توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرجوة للمجتمع، ومن بين أدوات السياسة الاقتصادية السياسة المالية ومنها النظام الجبائي الذي له دور في النشاط الاقتصادي، على اعتبار ان الجباية من أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة ومن الأدوات التي تنشط وتحفز الاستثمار سواء كان استثمار محلي أو أجنبي بغرض زيادة الإنتاج وخلق مناصب شغل وما يترتب على ذلك من امتصاص البطالة.

فتطور اقتصاد الدول يقاس بقوة نظامها الجبائي المتبع واستقرار تشريعاته الذي يحدد قرار الاستثمار أمام المستثمرين، لذلك تحرص العديد من التشريعات الجبائية على منح مزايا وتحفيزات للمستثمرين وهذا بتحديد نسبة محفضة للضريبة، أو بتقديم الإعفاءات الجبائية أو ما يعرف بالتحفيز الضريبي وغيرها من الأدوات. وتجدر الإشارة إلى انه أي تشريع ضريبي في دولة من دول العالم لا يخلو من وجود بعض الصور لسياسة الإعفاءات الجبائية التي تزيد أو تقل حسب مدى الأهمية النسبية التي يقدرها المشرع لهذه الإعفاءات، فهي تعد من أهم أدوات السياسة الضريبية و وسيلة من وسائل فقه المالية العامة، وهي سياسة حديثة نسبيا في الأنظمة المالية العامة الوضعية، ظهر الإعفاءات الجبائية بعدما أثبتت الأنظمة الضريبة فشلها نظرا لعدم مراعاتها للحاجات النفسية لدافع الضرائب.

يتم اللجوء إليها لتحقيق الأهداف العديدة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسة أو مالية، وتعتمد هذه الإعفاءات كأسلوب إغرائي ملها من دور في تعزيز القدرات الاقتصادية وتطويرها، ومن أنجع

السياسات المتبعة من طرف اقتصاديات العالم، حيث أثبتت نجاعتها وفعاليتها في تعظيم عوائد خزينة الدولة من خلال اعتمادها مبادئ متقدمة في المالية العامة، وكذا جذب الاستثمار المحلي والأجنبي الذي له تأثير هام على زيادة معدلات النمو ورفع مستويات التنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي، القضاء على كل أشكال التبعية الاقتصادية وتجاوز كل الأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض لها والخروج منها بأخف الأضرار، شرط خضوع هذه السياسة لمعايير اقتصادية واجتماعية بطريقة موضوعية غير ذلك لا تحقق المقصد الذي وضعت من اجله.

الجزائر من بين دول العالم انتهجت سياسة الإعفاء الجبائي لتحقيق نمو اقتصادي يؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، وجاء هذا التوجه بعد التحولات الاقتصادية التي شهدتها والتي كان لها تأثير كبير على اقتصادها خاصة بعد تذبذب أسعار النفط سنة 1986م، تسبب ذلك في انخفاض صادراتها، مما انجر عنه شلل في الحركة التنموية كون النفط هو المورد الوحيد للصادرات. كل هذا اجبر الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في وضعية الصادرات خارج المحروقات واتخاذ إجراءات وتدابير وقائية تحمي بها اقتصادها تماشياً مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية متمثلة في إعادة هيكلة اقتصادها بانتهاج سياسات وأساليب تمس جميع الجوانب والقطاعات ومنح بعض الامتيازات للأعوان الاقتصادية كالتحفيز الجبائي الذي يساهم بشكل أو بآخر في تطوير القطاعات المنتجة كالقطاع الزراعي مثلاً، وهذا بهدف تحقيق الأمن الغذائي، آملة في أن يحقق الإصلاح الذي انتهجته مع بداية التسعينات بقانون الاستثمار لسنة 1993م، إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوطنها واستقراره، ومنه تحقيق معدلات نمو اقتصادي قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية بشكل التالي:

ما مدى تأثير الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي ؟

من خلال هذه الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالإعفاء الجبائي ؟

2- ما المقصود بالنمو الاقتصادي ؟ وما فرق بينه وبين التنمية الاقتصادية ؟

3- كيف تؤثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي ؟ أو ما الآثار الايجابية والسلبية للإعفاءات

الجبائية على النمو الاقتصادي؟

ومن خلال هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- هناك تأثير واضح من سياسة الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي ، فالإعفاء الجبائي له دور في

تنويع المشاريع الاقتصادية وبالتالي تنويع مصادر الدخل الوطني الذي يعتبر مؤشر من المؤشرات النمو

الاقتصادي

- قد تحد الإعفاءات الجبائية إن لم تكن موضوعية وتتبع أسس منطقية تخضع لمعايير اقتصادية أو اجتماعية

من ايجابيتها وبالتالي عدم فاعلتها وعجزها في تحقيق المقصد الذي من اجله وضعت .

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر الإعفاء الجبائي من المواضيع المهمة التي تشغل فكر الكثير من الاقتصاديون السياسيون ، لما له

وعليه من تأثير في الاقتصاد لدى الكثير من بلدان العالم ، لذا وجب التطرق إليه وتخصيص حيز واسع من

الدراسات الأكاديمية التي تسهم في إثراء هذا الموضوع .

أهداف الدراسة:

من بين أهداف التي نصبوا إليها وهي معرفة الإعفاءات الجبائية باعتبارها سياسة مالية متبعة من طرف

اقتصاديات دول العالم ، وكذا معرفة محددات النمو الاقتصادي والركائز التي يقوم عليها ، ومعرفة مدى تأثير

الإعفاء الجبائي على النمو الاقتصادي بالإيجاب أو السلب وكيف يكمن معالجة ذلك .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح الدور الذي تلعبه الإعفاءات الجبائية في ترميم وتسهيل مشاريع اقتصادية

تعود بعوائد وفوائد لخزينة الدولة خاصة المشاريع التي في بداية مشوارها التي تقدم لها تحفيزات ومزايا من اجل

تنشيط القطاعات الاقتصادية ومنه تطوير الاقتصاد ونموه.

الدراسات السابقة:

لم نجد مذكرات تناولت اثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي في آن واحد، فيما عدا الدراسة التي قام بها كل من :

- نشيدة معزوزة، " دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة البليدة، 2005 ، حيث بينت الباحثة مدى أهمية و قدرة التحفيزات الجبائية على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبار أن أصحاب هذه الاستثمارات يفضلون الأماكن و المناطق التي يكون فيها العبء الضريبي منخفضا.
- مراد ناصر، " الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على المؤسسة و التحريض الاستثماري"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997 ، حيث بين الباحث مختلف التأثيرات التي تحدثها الضريبة، و مدى مساهمة التحريض الضريبي في تحفيز نشاط المؤسسة.
- عبد القادر بريش، " دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998 ، حيث بين الباحث مدى قدرة النظام الضريبي -الجزائري على ترشيد القرارات و الاختيارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، مع التطرق إلى مختلف - التأثيرات و الانعكاسات التي يحدثها هذا النظام على المؤشرات المالية للمؤسسة.

منهجية الدراسة:

المنهج المتبع هو منهج وصفي وتحليلي ، الوصفي من خلال إعطاء بعض المفاهيم المتعلقة بالإعفاء الجبائي وكذا المفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما ، أما التحليلي تم من خلاله إبراز اثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي بصفة عامة و خاصة على نمو الاقتصاد الوطني .

خطة الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على تسليط الضوء على معرفة ما مدى تأثير الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي، وحتى تتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية، وكذا اختيار صيغة الفرضيات الموضوعية قيد الدراسة والتطرق لمختلف جوانب البحث تطلبت منا وضع خطة بحثية تمثلت في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

- الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الإعفاءات الجبائية حاولنا من خلاله التطرق إلى ماهية السياسة الجبائية من حيث تعرفها، أهدافها ومبادئها وكذا إطار العام حول الإعفاء الجبائي مميزاته، أهدافه و أشكاله
- الفصل الثاني: الإطار النظري حول النمو والتنمية الاقتصادية تناولنا فيه عموميات حول النمو و التنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى ماهية النمو الاقتصادي و الفرق بينه وبين مفهوم التنمية، وكذا التطرق إلى نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.
- الفصل الثالث: الآثار الايجابية والسلبية للإعفاءات الجبائية خصصناه للآثار التي تحدثها الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي تبيان أثارها الايجابية وأثارها السلبية وسبل معالجتها، وكذا اثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري لسياسة

الإعفاءات الجنائية

تمهيد:

تلعب الدولة دور هام في تنظيم الشؤون الاقتصادية من خلال إتباع سياسات اقتصادية كالسياسة الجبائية، باعتبارها أداة رئيسية وفعالة في السياسة الاقتصادية، فهي شكل من أشكال النظم الاقتصادية المعاصرة المختلفة والمتباينة نسبياً، و جزء من السياسة المالية. تسعى الدولة من وراءها تحقيق العديد من الأهداف في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ومن بين أهم أدواتها نجد سياسة الإعفاءات الجبائية التي ظهرت حديثاً بعدما أثبتت الأنظمة الجبائية فشلها في تحقيق الأهداف المسطرة. جاءت هذه الأداة أو الوسيلة لتحقيق و إحداث آثار على كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرض إلى دراسة كل من السياسة الجبائية، وسياسة الإعفاءات الجبائية من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: ماهية السياسة الجبائية

المبحث الثاني: الإطار العام لسياسة الإعفاءات الجبائية

المبحث الأول : ماهية السياسة الجبائية

تحتل السياسة الجبائية مكانة هامة في السياسات الاقتصادية لأهميتها في تسيير وتنظيم النشاط الاقتصادي وأداة لتمويل وإعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، ظهرت السياسة الجبائية مع التطور التاريخي للجبائية وتعددت استخداماتها ووظائفها ضمن السياسات المالية الاقتصادية للدولة. قبل التطرق لمفهوم السياسة الجبائية يجب تبيان كيف ظهرت وتطورت الجبائية.

المطلب الأول : تطور الجبائية

يرجع اقتطاع الجبائية إلى أقدم العصور التاريخية، حيث وجدت الضرائب وتطورت مع وجود السلطة العامة في المجتمع، وتطورت مع تطور أهداف السياسة الاقتصادية وكان ذلك عبر مراحل عدة منها:

الفرع الأول: قبل مرحلة تشكل الدولة

أولا : مرحلة عدم الاستقرار

كان الأفراد في هذه المرحلة يعيشون في جماعات همهم الاكتفاء الذاتي للاقتصاد، والذي كان هو السائد آنذاك، فلم تكن هناك مرافق مشتركة توجب فرض الضرائب، فكان مجتمعاً فردياً لا يخضع لنظام جماعي منظم، ومع تطور الحجم السكاني كان لزاماً توفر خلق حاجات مشتركة كالأمن العام ... الخ، وحاجة الإنسان إلى التنقل ظهرت هنا ما يسمى بالضريبة.¹

ثانياً: مرحلة الاستقرار

بعد استقرار أفراد المجتمع في منطقة معينة وزادت حاجتهم إلى الأمن والدفاع وفك النزاعات، احتاج رئيس القبيلة إلى بعض المال والتبرعات التي يقدمها الأغنياء، ونظراً لقلة هذه الأخيرة وعدم كفايتها تم اللجوء إلى فرض تكاليف إلزامية على الأشخاص أولاً، وتمثلت في العمل التطوعي للأفراد، ثم على الأموال، ومع زيادة الحاجات وتعدد مصالح الممالك تم فرض تكاليف عامة على الأسواق والمتاجر، وبعدها تم فرض تكاليف مباشرة وأصبحت واجبا يلزم كل فرد.

¹ - قاسم نايف علوان ، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة المفاهيم، القياس، التطبيق، طبعة الأولى، دارالثقافة والنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2008، ص7.

ثالثاً: مرحلة الحضارة وظهور الدولة

بعدما كان الأفراد يعيشون في جماعات متفرقة يعتمدون على أنفسهم في تلبية حاجاتهم للعيش، وبعد إجتماعهم باعتبار أن الإنسان لا يمكن أن يلي كامل حاجاته بشكل فردي، مشكلين بذلك مجتمعات، وهذه المجتمعات بحاجة إلى تقديم خدمات عامة لهم، يتم ذلك من خلال الحاكم أو من يمثل الدولة، إضافة إلى إيرادات عامة تغطي جملة النفقات العامة، هذا ما دفع بهم إلى فرض الضريبة على أفراد المجتمع لتحقيق أغراض الإنفاق على الحاكم أو على الحروب.¹

الفرع الثاني: الجباية في ظل تطور دور الدولة

لقد مر دور الدولة في المجتمع بعدة مراحل امتدت من العصور القديمة إلى العصر الحديث، تطورت من خلاله الجباية، ويتلخص ذلك من خلال المراحل التالية:

أولاً: مرحلة الدولة الحارسة

أخذ موضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل بين الاقتصاديين، ففي ظل الدولة الحارسة اقتضى دورها على حماية السلطة الحاكمة وفي مقدمتها رجال الدين ومرافق الأمن والقضاء والدفاع²، إذ يظهر أن الدولة لا تتدخل في النشاطات الاقتصادية باعتبار أن السوق تتوازن بشكل تلقائي؛ فتكتفي بالحماية وتوفير الأمن، وبالتالي كان الهدف من فرض الضريبة هو تغطية الإنفاق على الأمن والقضاء والدفاع.

ثانياً: مرحلة الدولة المتدخلة

مع التطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية استلزم ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر مفهوم الدولة المتدخلة بعد كساد 1929 م فجاء الاقتصادي الانجليزي كينز والذي أهتم بدور الدولة و نادى بـ "ضرورة تدخل الدولة، في النشاط الاقتصادي لتشغيل الموارد التي تعجز المشروعات الخاصة على تشغيلها" فجاءت أفكاره منافية تماماً لأفكار الكلاسيك، والتي خططت سياسات حكومية واجبة الإلتباع للخروج من الأزمة فحسب كينز يجب على الدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية بتحقيق طلبات جماعية المبنية على التفضيلات

¹ - خالد الخطيب، الضريبة على الدخل اصول محاسبتها، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الاردن، ص3.

² - الحاج موسى، حسن فلاح، قرار تقدير ضريبة الدخل وطرق الطعن فيه إدارياً وقضائياً، نقابة المحامين، 1998، ص7.

الفردية للمستهلكين¹ وتفعيل دور السياسة المالية بما فيها السياسة الجبائية، حيث لا يستطيع الأفراد تمويل المشروعات الضخمة، ومن هنا أصبح فرض الضرائب وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.²

ثالثاً: مرحلة الدولة التضامنية

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الضريبة تحت مفهوم "مبلغ من المال يدفعه المكلفون لخزينة الدولة باعتبارهم أعضاء في منظمة سياسية تستهدف الخدمات العامة"³، وعليه تعدى مفهوم الضريبة من الأهداف المالية والاقتصادية إلى أهداف اجتماعية تحقق من خلال السياسة الجبائية. وبعد عرض تطور الضريبة من خلال التطور الوظيفي لدور الدولة يمكن التطرق إلى ماهية الاقتطاعات الجبائية وشكلها وهي كالتالي:

الفرع الثالث: الاقتطاع الجبائي

ويشمل كافة الاقتطاعات التي تجب لصالح الدولة أو إحدى هيئاتها العمومية كالضرائب والرسوم و الأتاوات والحقوق والاشتراكات والتمن العام،⁴ ويمكن تقسيم هذه الاقتطاعات إلى نوعين:⁵ اقتطاعات إجبارية مباشرة والأخرى إجبارية غير مباشرة، سواء كانت هذه الاقتطاعات جبائية كضرائب والرسوم أو شبه جبائية كتلك المحصلة لهيات عمومية دون الدولة كالا اشتراكات الاجتماعية ومختلف أشكال التأمين على سبيل المثال.

أولاً: الاقتطاعات الإجبارية مباشرة

وهي تلك التي تقتطع من دخل أو رأسمال العنصر الجبائي وتفرض مباشرة على الثروة ومعبر عنها بالضرائب، فقد عرفها - الضرائب - جيز " بأنها عبارة عن أداء نقدي تقتطعه السلطة العمومية من الأفراد بدون مقابل وبشكل جبري و نهائي، وذلك بتخصيصه لتغطية الأعباء العامة".

¹-Jacques Percebois : **Fiscalité Et Croissance** , economica, impremerie jouve,paris,1977, p 9.

² - شريف مجّد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2010/2009، ص5-6.

³ - رشيد الدقر، علم المالية العامة، مطبعة الجامعة السورية، 1963، ص40.

⁴-Africa Statistical Yearbook, **General Notes**, 2009, p 23.

⁵ - شريف مجّد، نفس المرجع، ص7-8.

ثانيا: الاقتطاعات الإجبارية غير المباشرة:

فهي تلك الأموال التي تقتطع بطرق غير مباشرة من دخل و رأسمال المكلف وتفرض على استعملات الثروة وتحتج لصالح هيئات عمومية تابعة للدولة خولت لها صلاحية التحصيل كالرسوم الجمركية مثلا ويعرف الرسم على انه " مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من أشخاص القانون العام جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له، ويترتب عليها نفع خاص له إلى جانب نفع عام ".¹

المطلب الثاني: تعريف السياسة الجبائية ومقوماتها

لقد تعددت تعريفات لسياسة الضريبة* و اكتفى النقاد الاقتصاديين والماليين بتعريف الضريبة فقط واعتبروا القرارات المتخذة من طرف الدولة بشأن الضرائب هي السياسة الضريبية¹، وهذه الأخيرة مجموعة من آليات تعتبر كدعائم أساسية تقوم عليها.

الفرع الأول: تعريف السياسة الجبائية

من السالف لأوانه أن نقدم تعريفا للسياسة الجبائية دون أن نتطرق إلى مفهوم الجباية.

أولا: تعريف الجباية

- الجباية، ومن أطلق عليها هذه التسمية الإمام الجويني**، حيث قال: "واعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة".²
- و الوزائع، ومن أطلق عليها هذه التسمية ابن خلدون في مقدمته حيث قال: "و إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل و رغبوا فيه فكثرت الأعمار، وبتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم".³

* يصطلح عليها بالسياسة الجبائية في بعض الانظمة الاقتصادية.

¹ - مشري حم حبيب، السياسة الضريبة واثارها على الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009، ص88.

** ابو المعالي عبد المالك بن عبد الله الجويني الملقب بامام الحرمين، مفكر اسلامي في القرن الخامس الهجري، ولد سنة 419 هـ و توفي سنة 478 هـ من اهم مؤلفاته غياث الامم في التياث الضلم.

² - اسماعيل محمد البريش، الاعفاءات الضريبية في الفقه الاسلامي، مفهومها مجالاتها، واثارها، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 1، 2015، ص257.

³ - ابن خلدون، مقدمة، ص222، Source: <http://saaid.net>, To Pdf: www.al-mostafa.com

- و تعرف الجباية على أنها مجموعة القواعد القانونية و الإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تجبي لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية.¹
- ويمكن تعريف الجباية من منظور إسلامي بأنها "مال مخصوص تلزمه الدولة على رعاياها المكلفين وفق الضوابط الشرعية في فرضه وجبايته وإنفاقه." ²
- كما يمكن أيضا تعريف الجباية على أن:
- الجباية اقتطاع مالي تقوم به الدولة جبرا على الممول، ويقوم بدفعه وفقا لمقدرته التكلفة ومساهمة منه في الأعباء العامة بغض النظر عن المنافع الخاصة التي تعود عليه، وتستخدم حصيلة الضريبة في تغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف السياسية والمالية والاقتصادية للدولة.

ثانيا: تعريف السياسة الجبائية

- إن المتتبع للفكر الضريبي أو الجبائي في المدارس الاقتصادية المختلفة يجد اختلافات في تحديد مفهوم موحد للسياسة الجبائية رغم الاتفاق على أن السياسة الجبائية هي:
- تستخدم كأداة مراقبة على مختلف الأنشطة الاقتصادية لما لها من أدوار في تحقيق التوازن الاقتصادي ويتجسد الدور الفعال للضريبة من خلال تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي تعمل على تشجيع وتحفيز الطلب الكلي على السلع والخدمات من جهة، والوصول إلى مستوى التشغيل الكامل من جهة أخرى، وذلك من خلال الإعفاءات الجبائية بشكل جزئي أو دائم وما يؤثر على المستوى العام للأسعار وتكاليف عوامل الإنتاج، وما يرتبط بذلك من الكليات: الاستهلاك - الاستثمار - الادخار... الخ.³
- وتعرف أيضا السياسة الجبائية على أنها "مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أية آثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهي تسخير كل ما يحيط بالبيئة الجبائية من أدوات

¹ - بلقلم مصطفى، بن عاتق حنان، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان/ جامعة معسكر، العدد 03، ديسمبر 2013، ص491.

² - اسماعيل محمد البريش، نفس المرجع، ص258.

³ - وهي بوعلام، عجلان العياشي، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية في ظل التحولات المتسارعة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص2.

- ووسائل، واستخدامها بشكل مُنھج وھادف ومنسجم مع الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.¹
- و السياسة الجبائية هي عملية تحديد للإجراءات الجبائية التي تسمح بتطبيق النظام الجبائي، وتسهيل عملية دراسة النشاط المالي لتحقيق الأهداف التي ترغب الدولة بتحقيقها، بناء على رغبات أفراد المجتمع، ولھا علاقة مباشرة مع باقي السياسات الأخرى.²
- أيضا يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج الضريبية المتكاملة التي تخططھا وتنفذھا الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسة مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.³
- و قد أعطيت تعاريف كثيرة للسياسة الضريبية من أهمھا تعريف موريس لوري Mauris Laure "هي فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغ من الضرائب محدد مسبقا و تمتد عبارة أحسن صيغة ممكنة إلى عدة جوانب أهمھا العدالة الاجتماعية، التجارة الخارجية، التطور التقني و كذلك تنمية الادخار.⁴

الفرع الثاني: مقومات السياسة الجبائية

تتركز مقومات السياسة الجبائية على مجموعة من الآليات تعتبر كدعائم أساسية تقوم عليها نذكر منها:⁵

أولا: قدرة الأداء الجبائي

المعروف حاليا إن نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الدخل الوطني الخام **PIB** في البلدان النامية هي بحدود 8% إلى 15% بينما نجدها في البلدان المتقدمة تنحصر بين 25% إلى 30% وهذا الأمر لا يرجع إلى حالة التخلف العام فقط، و إنما عدم الاستغلال الفعال لهذه القدرة إي مدى فعالية النظام الجبائي في حد ذاته. إن هذه الفعالية ترتبط بترشيد النظام الجبائي، هذه الرشادة التي تضمن تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد (المكلفين)، أو ببنية الهيكل الجبائي ككل.

¹ - السيد مرسي الحجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص7.

² - فغفور عبد السلام، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992 تقييم وأفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016، ص67.

³ - عبد الامير الحسين شياح، حيدر عودة الكاظم، امكانية تطبيق القواعد الضريبية للنهوض بواقع النظام الضريبي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة العراق، المجلد17، العدد 01 لسنة 2015، ص138.

⁴ - شلغوم حنان، اثر الاصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص3.

⁵ - ولهي بوعلام، عجلان العياشي، مرجع سابق، ص2-3.

ثانيا: الهيكل الجبائي

إن النظام الجبائي المتكامل والمتجانس بين مختلف الضرائب والرسوم المكونة له يوفر مرونة هامة تتماشى والتغيرات المتسارعة في الحياة الاقتصادية، وتسمح له باستيعاب الجديد سواء من خلال مكافحة الغش الجبائي، أو بما يوفره من امتيازات جبائية تساعد الكليات الاقتصادية الأخرى - الاستثمار - الادخار - الاستيراد - التصدير - الاستهلاك... الخ.

إن النظام الجبائي المتكامل على المستوى التقني يجب أن يحتوي على مجموعة من الاقطاعات التي من شأنها أن تجعل عمليتي التهرب و الغش الجبائيين عمليتين صعبتين، كذلك يجب أن يحتوي النظام الجبائي على إقطاعات ثابتة و اقطاعات مرنة بحيث أن عامل الثبات يجعلها لا تتأثر بتطورات الوضع الإقتصادي و بذلك ضمان الحصول على إيرادات في حالة تراجع النشاط الإقتصادي، أما عامل المرونة فيجعل الإقطاعات تتبع تقلبات إقتصادية و بذلك يتم تغيير في قواعد الوعاء بحيث يمكن تضييقه أو توسيعه حسب طبيعة الظرف الإقتصادي.

ثالثا: إستراتيجية فرض الضريبة

وهي آلية تُترجم مدى فعالية الآليتين السابقتين وبل تعبر عن الشروط الأساسية لنجاح الضريبة والتي تتمثل في

:

- تُظهر التطور السليم لتحسين أداء الضريبة المالي والاقتصادي، والتجاري، وأداء القوانين الضريبية، وأداء الممول " المكلف"، وأداء الثقافة الضريبية؛
- نظرا لما للضريبة من أهمية في إدماج الموارد الاقتصادية المالية والفنية والبشرية والفكرية والمعلوماتية في الدورة الاقتصادية؛
- نظرا لتغيير أدوار الدولة في إطار اقتصاد السوق إلى منظمة وُمنشطة وحامية حيث بدأت تتخلى عن كونها مالكة مما يقلل من موادها الناتجة من مؤسساتها وتعويضها بالإيرادات الجبائية؛
- نظرا لكون الضريبة أحد محددات حسن أداء المناخ الاستثماري في استقطاب الاستثمار الأجنبي؛
- نظرا للتحويلات المتسارعة في الاقتصاد الوطني، الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي؛
- نظرا للقناعة بأن ترشيد السياسة الجبائية هي التي تولد ثقافة ضريبية فعالة وتحسن من سلوك المكلفين وتقلل من التهرب الجبائي؛

رابعاً: محيط المؤسسات

لا شك بأن المحيط أو البيئة تتأثر و تؤثر في النظام الجبائي و هو ما يعكس مدى إستقرار السياسة الجبائية، فكلما كان النظام الجبائي متجانسا مع المحيط كلما كان أكثر ملائمة للمحيط و العكس أيضا يساهم المحيط الجيد في رسم سياسة جبائية جيدة.

إن هذه الآليات لا يمكن تركها من غير متابعة ومراقبة إذ يجب تقييم السياسة الجبائية وتعديلها بل وإلغائها في بعض الأحيان وذلك وفق معايير تقييمية.

المطلب الثالث : أهداف و مبادئ السياسة الجبائية

للسياسة الجبائية أهداف ومبادئ ترتكز عليها سنحاول في هذا المطلب التطرق إليها.

الفرع الأول: أهداف السياسة الجبائية

تستعمل السياسة الجبائية كأداة تمويلية من طرف الدولة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية.

أولاً: الأهداف الاقتصادية

أ- توجيه الاستهلاك

تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات. فمثلا فرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع (الضارة بالصحة مثلا) يمكن أن يثبط استهلاكها، أو يحول دون الاستهلاك من السلعة إلى صالح أخرى (إحالة سلعة بأخرى) كما يعمل تخفيض الضرائب على بعض السلع (كالسلع المنتجة محليا) إلى تشجيع استهلاكها.¹

ب- تكوين رأس المال

يعتبر تكوين رأس المال من أهم محددات النمو الاقتصادي، وللسياسة الضريبية دور فعال في زيادة معدله، وذلك من خلال التأثير على كل من المدخرات و حجم الاستثمار، وذلك من خلال منح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، التي تؤدي إلى زيادة الدخل لدى الأفراد و المستثمرين، وبالتالي إمكانية زيادة الاستثمارات. كما أن

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005، ص168.

زيادة في ضرائب الإنفاق تعمل على زيادة معدل المدخرات، على عكس فرض الضرائب التصاعدية التي تؤدي إلى تقليل تكوين رأس المال، و ذلك بسبب انخفاض المدخرات.

ج- سرعة التطور التكنولوجي

يساهم كل من التعليم و التدريب في إدخال التكنولوجيات الجديدة إلى الدول المتقدمة والمتخلفة اقتصاديا على السواء، و تؤثر السياسة الضريبية في سرعة التطور التكنولوجي من خلال تفضيل طرق إنتاجية معينة على أخرى، فمثلا الإعفاءات أو التخفيضات من بعض الرسوم الجمركية على التجهيزات والمكونات التكنولوجية، والإعفاء من رسوم تسجيل براءات الاختراع أو من إعفاء مداخل بيعها ولو جزئيا، من شأنها التشجيع على التجديد وتسريع وتيرة التطور التكنولوجي، وإن كان في الدول المتخلفة التي تستورد التقنية، لا تؤثر الضرائب بصورة محسوسة على حجم النشاط البحثي بالمقارنة مع ما يحدث في الدول المتقدمة.¹

د- تصحيح إخفاق السوق

يعني إخفاق السوق هو عجز الأسواق التنافسية عن تحقيق تكافؤ الموارد بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تقليل التكلفة التي يتحملها الأفراد من جراء قيامهم بنشاط معين " الاستهلاك إنتاج سلعة أو خدمة ما... إلخ" مقارنة بالتكلفة التي يتحملها المجتمع ككل، ذلك أن هناك انخفاض في التكاليف الخاصة عكس التكاليف الاجتماعية التي تزداد ممثلة في تكاليف التلوث الصناعي... استقلال الموارد المتاحة على حساب البيئة" وفي هذا المجال تستخدم الضريبة لتصحيح هذه الآثار والتي هي شكل من أشكال إخفاق السوق التنافسية مما يسمح للدولة بالتدخل لتصحيح هذا الاحتلال.²

هـ- توجيه قرارات أرباب العمل

فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها، ذلك أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات ونوعية العمل، حجم المدخرات. ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.³

¹ - حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2006/2005، ص46.

² - وهي بوعلام، عمجلان العياشي، مرجع سابق، ص3-4.

³ - بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005، ص58-59.

و- تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

لا نقصد بالاستقرار تحقيق الثبات، وإنما تحقيق عدم الاضطراب أو اللاتوازن في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة (فهدف السياسة الإستقرارية في مجتمع ينمو هو تحقيق الاستقرار في معدل النمو وليس العمل على ثبات حجم الدخل القومي). ويتحقق الاستقرار الاقتصادي باستقرار كل من مستوى الأسعار ومعدل النمو الاقتصادي، و أيضا الاستقرار في التوظيف، وتتوقف فعالية السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على ما يلي:¹

- توفر عناصر نوعية ضمن النظام الضريبي تمكن الدولة الزيادة في معدلات الضريبة و توسيع الوعاء الضريبي بما لا يتجاوز الطاقة الضريبية للمجتمع.

- مدى حساسية ومرونة النظام الضريبي، حيث يقصد بحساسية الضريبة مدى استجابة حصيلتها للتغيرات الاقتصادية، أما مرونة الضريبة فتعني مدى استجابة الحصيلة الضريبية للتغير في معدل الضريبة أو في التنظيم الفني للضريبة.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

- من خلال حفز الزواج ، تشجيع أو تثبيط الإنجاب، الوقوف به عند مستوى معين. وهذا ما يعرف بشخصية الضريبة التي تراعي الأوضاع والمواقف الاجتماعية . كما تلعب الضريبة دورا أساسيا في التخفيف من حدة بعض الأزمات كأزمة السكن من خلال الإعفاءات الممنوحة لمداخل الإيجار أو شراء الأراضي لبناء المساكن الاجتماعية²؛

- القضاء على السلوكيات الاجتماعية غير المرغوب فيها، كالتقليل من معدلات إستهلاك المنتجات الضارة كالسجائر والخمور للإسهام في تمويل عملية إصلاح برنامج التأمين الصحي،³ بإعتبار أن رفع المعدلات الجبائية على هذه المنتجات من شأنه تحقيق فائدة على الصعيدين الحكومي والاجتماعي؛

¹ - ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة للطبع، الجزائر، 2003، ص 44 - 47.

² - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 172.

³ - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشموي، إقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، 2007، ص 275 .

- إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع لتحقيق العدالة*، باستخدام سياسة الضرائب التصاعدية

- بالشرائح تمس مداخيل جميع الطبقات، وكذلك خفض معدلات .إستهلاك السلع الكمالية؛¹

الفرع الثاني: مبادئ السياسة الجبائية

يقصد بمبادئ السياسة الجبائية تلك الأسس التي يتم الالتزام بها عند وضع السياسات الضريبية التي يمكن اعتمادها لتقييمها وضبط عملها، وقد قسم علماء المالية هذه المبادئ إلى قسمين هما: مبدأ العدالة ومبدأ الكفاءة،

أولاً: مبدأ العدالة الضريبية

يعتبر مبدأ العدالة الضريبية من أهم القضايا التي تناولها الكتاب منذ زمن طويل، وقد ساد نقاش و جدال

كبير حول مفهومها و أدواتها ، باعتبار أن العدالة من القضايا التي يصعب الاتفاق حولها، لكونها ذات بعد سياسي اجتماعي، فقد دافع البعض عن التصاعد ضمن منظور معين (اشتراكي - اجتماعي) بينما يرى آخرون أن المعدل النسبي يمكنه تحقيق العدالة بين الأفراد (ضمن منظور اقتصادي ليبرالي)، و ما تقدمه النظرية الضريبية حالياً يبقى يدور حول مذهبين لتوزيع الأعباء الضريبية (مذهب الانتفاع - مذهب القدرة على الدفع)، وحول وجود وجهين للعدالة الضريبية هما العدالة الأفقية و لعدالة الرأسية.²

أ- مبدأ الانتفاع: ويقضي هذا المبدأ أنه على الأفراد المنتفعين من الإنفاق الحكومي مسؤولون عن دفع تكاليف هذا الإنفاق، من خلال تحملهم للضرائب المباشرة المفروضة عليهم، في حين أنهم غير مجبرين على تحمل تكاليف الخدمات التي لا يستفيدون منها مباشرة، فتقتضي العدالة هنا مقابلة العبء الجبائي لما يتلقاه من منفعة شخصية، وما يعاب على هذا المبدأ:³

- إنه يخالف مفهوم الضريبة وطبيعتها القانونية، فالمكلف يدفع الضريبة من باب التضامن الاجتماعي؛

- صعوبة تحديد المنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة قيام الدولة بمهامها؛

* إن أغلب الفلاسفة الاجتماعية ترى أن العدالة في توزيع الدخول ليست المساواة المطلقة بين أفراد المجتمع، وإنما يأخذ كل فرد من الدخل القومي بقدر مساهمته في هذا الدخل.

1-Alex Cobham ,**Taxation Policy And Development**, The Oxford Cincil On Good Governanc, N02, p5.

² - فغور عبد السلام، مرجع سابق، ص70.

³ - شريف مجّد، مرجع سابق، ص 16.

ب - مبدأ القدرة على الدفع : ويقتضي عدم تحميل الأفراد ضرائب تفوق قدرتهم على الدفع ، أي المشاركة في الأعباء العامة على أساس المساواة في التضحية**، وبمعنى آخر ان يتصف النظام بعدم المغالاة والإفراط في فرض الضرائب (عددتها) أو أسعارها (معدلاتها) فيراعى المقدرة المالية للممولين وحالتهم الإقتصادية في تحمل العبء الجبائي، فيجب ألا تكون الضريبة ثقيلة ومبالغ فيها لأن ذلك يدفع بالمول إلى التهرب من دفعها، أو تخرجه من دائرة النشاط الإقتصادي إذا ما أدى دفعها إلى استنفاد رأس ماله تدريجيا وبالتالي تصفية نشاطه، وبذلك يكون النظام الجبائي عائقا أمام النمو و الإستقرار الإقتصادي لا داعما له، فشرط عدم المبالغة والمغالاة شرط ضروري لتحقيق النمو واستقرار الإقتصاد.¹

ومما لاشك فيه بأن هذه الخاصية مهمة في تصميم السياسة أو النظام الجبائي، فكل مخالفة لقاعدة العدالة تشكل إستهانة بشعور الممولين وتكون مصدر إضراب في الكيان الإجتماعي.

ثانيا: مبدأ الكفاءة

وهي التي تكون في الغالب أكثر وضوحا ومباشرة، لأنها تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة بآثار الضرائب، فالضريبة التي تتسم بالكفاءة العالية هي التي تعمل على تقليل و تدنية العبء الإضافي الزائد للضريبة، وتتسم بسهولة إدارتها وممارسة الرقابة عليها.²

إذن فمعيار الكفاءة يقتضي قيام السلطات العامة باختيار أقل الضرائب سلبية في تأثيرها على الإقتصاد القومي ذلك لأن الضريبة تستهدف أغراضا متنوعة، فهي تفرض أحيانا لتحقيق أغراض إجتماعية و إقتصادية وسياسية.

** يمتد مصطلح المساواة في التضحية أن تفرض الضريبة حسب احوال المكلف المالية والإجتماعية.

¹ - شريف مجّد، مرجع سابق، ص17.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص262.

المبحث الثاني: الإطار العام لسياسة الإعفاء الجبائي

تعد قضية الإعفاءات الجبائية من أهم القضايا فقه المالية العامة، فهي تلعب دور مهم في تحقيق العدالة الضريبية، وتنشيط الدورة الاقتصادية، وجذب للاستثمارات. سنحاول في هذا الإطار دراسة هذه القضية من خلال استجلاء مفهوم الإعفاء الجبائي وتحديد مميزاته و أهدافه وكذا بيان أشكاله.

المطلب الأول: تحديد مفاهيم الإعفاء الجبائي ومميزاته وأهدافه

هناك عدة تعريفات للإعفاء الجبائي منها ما اقتصر على تحديد أنواعه وأسباب منحه ومنها من حددت عناصره و أهدافه ، في هذا الصدد سنحاول التطرق إلى بعض التعريفات التي وردت فيه بالإضافة إلى تبيان خصائصه و أهدافه .

الفرع الأول: مفهوم الإعفاء الجبائي

مصطلح الإعفاء الجبائي* من المصطلحات الحديثة نوعا ما في الأنظمة الاقتصادية، وقد وردت فيه مجموعة من التعريفات نذكر منها:

- **التعريف الأول: الإعفاء الجبائي** " هو إجراء خاص وغير إجباري لسياسة اقتصادية، تستهدف الحصول من الأعوان لاقتصاديين المستفيدين على سلوك معين يوجه اهتمامهم إلى الاستثمار في ميادين ومناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل، مقابل الاستفادة من امتياز أو امتيازات معينة.¹
- **التعريف الثاني: الإعفاء الضريبي** "هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة. وتكون الإعفاءات دائمة أو مؤقتة".²
- **التعريف الثالث: الإعفاء الضريبي** بأنه "استثناء مبالغ مالية، أو أشخاص، أو سلع، أو خدمات، أو حالات من فرض الضرائب؛ لاعتبارات اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية".³
- كما يمكن تعريف سياسة التحفيز الجبائية على أنها مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين

* يصطلح عليه في بعض المراجع بالامتياز الجبائي، أو التحفيز الضريبي.

¹ - يحيى لخضر، دور الامتياز الضريبي في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2006/2007، ص21.

² - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص173.

³ - اسماعيل محمد البريش، مرجع سابق، ص258.

سواء كانوا وطنيين أو أجنبان من اجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق المختلفة، فهي عبارة عن تخفيض في معدل الضرائب القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية والتي تمنح للمستفيدين بشرط تقييد بعدة مقاييس.¹

- من خلال ما سبق يمكن القول بان الإعفاء الجبائي هو "إعفاء من جميع أو بعض الضرائب المفروضة من طرف الدولة على شريحة معينة من المجتمع بهدف تحقيق العدالة أو لتعزيز نوع من النشاط الاقتصادي وتطويره. من خلال هذه التعاريف نجد أن الإعفاء الجبائي يتميز عن الضريبة بخصائص عدة.

الفرع الثاني: مميزات الإعفاء الجبائي

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن للإعفاء الجبائي خصائص ومميزات يتمتع بها نذكر منها:²

أولاً: إجراء اختياري

و حسب هذه الخاصية فإن الأعوان الاقتصاديين المستفيدين لهم الحرية في اختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للإجراءات و المقياس و الشروط التي تضعها الدولة دون أن يترتب عليهم أي عقاب أو جزاء في حالة الرفض.

ثانياً: إجراء هادف

إن لجوء الدولة إلى سياسة الامتياز الضريبي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف لاقتصادية، الاجتماعية... الخ، فهي تعمل على التخلي عن جزء من إيراداتها من أجل تحقيق هاته الأهداف التي هي غير أكيدة التحقيق، لذا على الدولة عند وضع سياسة الامتياز الضريبي دراسة و تحليل بعض العناصر منها:

- تحديد إطار قانوني للمستفيد من إجراءات الامتياز الضريبي؛

- شكل و مدة الامتياز الضريبي؛

- السياسات و الظروف المحيطة بإجراءات الامتياز الضريبي؛

ثالثاً: إجراء له مقاييس

إن الامتياز الضريبي موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة، هذه الفئة يجب عليها أن تلتزم و تتقيد بجملة

¹ - زينات اسماء ، دور التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر 03، الجزائر، العدد17، السداسي الثاني2017، ص112.

² - يحي لخضر، مرجع سابق، ص22.

من الشروط التي يضعها المشرع، كتحديد طبيعة النشاط، مكان النشاط، والإطار القانوني و التنظيمي للمستفيد.... إلخ، فالامتياز الضريبي ليس إجراء عام يطبق على جميع المؤسسات، وإنما هو إجراء محدد بمقاييس، و المؤسسات التي تستجيب لتلك المقاييس هي التي تستفيد من الامتيازات الضريبية.

رابعاً: إحداث سلوك معين

تهدف الدولة من وراء سياسة الامتياز الضريبي إلى إحداث سلوك وتصرف معين، لدى الأعوان الاقتصاديون، بغية توجيههم نحو أعمال و أنشطة لم يقوموا بها في وقت مضى.

الفرع الثالث: أهداف الإعفاء الجبائي

إن سياسة الإعفاءات الجبائية التي تستخدمها الدولة تهدف من ورائها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: الأهداف الاقتصادية

- البحث عن توسيع مجال الاختيارات بالنسبة للأدوات المالية العامة فالتحفيزات الجبائية تستخدم كأداة للتدخل بقصد التكيف مع تطورات الاقتصاد المعاصر والانفتاح الاقتصادي؛
- إن تحديد المشاريع المستهدفة في قطاع النشاط المراد ترقيتها يسمح بمقارنة الأهداف مع النتائج المحققة والتقييم الدقيق للتكاليف الناتجة عن منح تحفيزات جبائية، كما تسمح بتنمية المنافسة بين المؤسسات عن طريق تخفيض الأعباء التي تتحملها؛¹
- زيادة تنافسية المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية وذلك بإعفاء المنتجات المصدرة من مجموعة من الضرائب المحلية؛²
- تشجيع المشاريع الاستثمارية وتوجيهها نحو المناطق المراد تنميتها من جهة وتحقيق التنمية القطاعية للأنشطة الهامة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل القطاع الفلاحي، التكنولوجيات الجديدة وهو ما يضمن حماية الصناعات الضرورية من خلال منح المؤسسات الناشئة الحماية اللازمة حتى تصبح قادرة على المنافسة؛
- تشجيع الصادرات من خلال منح تحفيزات جبائية للمؤسسات المصدرة بهدف خلق وتحسين المنافسة للمؤسسات المحلية وخاصة لدى الدول النامية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطور؛

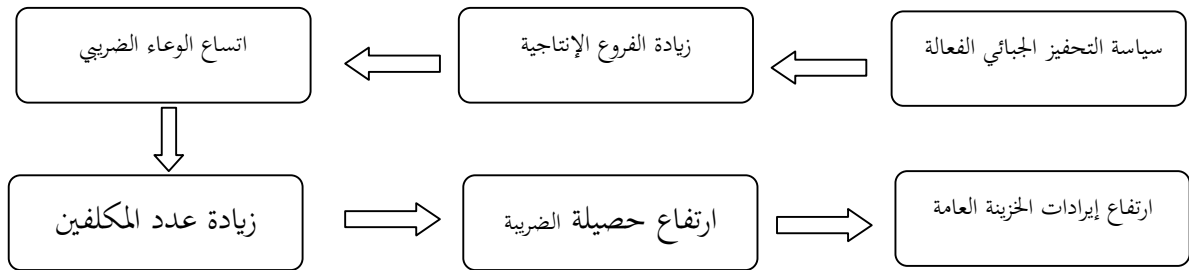
¹ - زينات أسماء، مرجع سابق، ص 113.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 169-170.

- جذب رأس المال الأجنبي من خلال تخفيض الضريبة على رأس المال وتثبيط المدخرات المحلية على الخروج من البلد، وبالتالي مواجهة المنافسة الضريبية وذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية ملائمة لاستقبال أفضل استثمار؛
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية؛

والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (01) : آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة



المصدر: زينبات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، جامعة الجزائر 03، السداسي الثاني 2017، ص 112.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية¹

- تقليص البطالة والتخفيض من حدتها وذلك عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، حيث تعمل الامتيازات الضريبية على توفير موارد تسمح للأعوان الاقتصاديين بإعادة استثمارها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات صغيرة،
- العمل على توازن الاستثمارات في الداخل، وذلك عن طريق توجيه بعضها إلى المناطق المراد ترقيتها والمحرومة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية، وتخفيض الفقر حيث إن اغلب الدول المانحة لتحفيزات جبائية تسعى لمساعدة بعض فئات المجتمع عن طريق تخفيض العبء الضريبي؛

¹ - يحي لخضر، مرجع سابق، ص24.

المطلب الثاني: أشكال الإعفاء الجبائي

هناك عدة أشكال للإعفاء الجبائي حسب الأهداف المرجوة منه نذكر من بينها :

الفرع الأول: الإعفاء الجبائي المتعلق بالاستثمار

يأخذ الإعفاء الجبائي الخاص بالاستثمار عدة أشكال فقد يكون شكل إعفاء من الضريبة أو تخفيض

ضريبي أو في شكل إجراءات ضريبية تقنية و التي تخص بعض العناصر المتأثرة بالضريبة.

يختلف شكل الإعفاء حسب الهدف المراد تحقيقه، و على العموم يمكن تقسيم هذا العنصر إلى الأشكال التالية:

- الإعفاء الجبائي؛
- التخفيض الضريبي؛
- الإجراءات الضريبة التقنية (نظام الاهتلاك)؛
- إمكانية ترحيل الخسائر إلى سنوات اللاحقة؛

أولاً: الإعفاء الجبائي

نقصد بالإعفاء الجبائي (الإعفاء الضريبي) كما سبق ذكره على انه " عبارة عن إسقاط حق الدولة عن

المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف

معينة"¹. والإعفاء الجبائي يأخذ شكلين الإعفاء الدائم وآخر الإعفاء المؤقت.

أ- **الإعفاء الدائم:** يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعية من طرف الدولة بغية الاستفادة من الإعفاءات

الدائمة مادام سبب الإعفاء قائماً، فسقوط بسبب الإعفاء يؤدي بالمستثمر إلى فقدان الإعفاء.²

ب- **الإعفاء المؤقت:** ويعرف كذلك بالإعفاء الضريبي الزمني ويتمثل في إعفاء الجزء من مكاسب الشركة، أو

إعفاء كل المكاسب من نوع معين من الضرائب، وتختلف بداية حساب الإعفاء وفقاً لما تقرره كل دولة، فهو

إعفاء زمني موقوف بمدة معينة، يتقرر بعده انقضاء فترة الإعفاء الجبائي للمؤسسة.

¹ - عبد المجيد قدي، السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001، أيام 29 - 30 أكتوبر، ص 03.

² - زينبات أسماء، مرجع سابق، ص 114.

كما يمكن تقسيم الإعفاءات الجبائية إلى إعفاءات اقتصادية، اجتماعية وسياسية¹:

ج- إعفاءات لأسباب اقتصادية: وهي وسيلة فاعلة لتطوير وتدعيم أوجه النشاط الاقتصادي (الزراعي، الصناعي، التجاري).

د- إعفاءات لأسباب اجتماعية: وهي الإعفاءات التي تستخدم في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل الفجوة بين ذوي الدخل المرتفعة والدخول المنخفضة.

هـ- إعفاءات لأسباب سياسية: و الإعفاء الضريبي هنا ميزة يمنحها المشرع الضريبي للبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الدولية تهدف إلى تقوية العلاقات الدولية.

و الملاحظ أن جميع الدول تلجأ إلى سياسة الإعفاء الضريبي، لذا يجب عند إتباع هذه السياسة أن نأخذ في الحسبان العوامل التالية:²

- إن اعتماد الإعفاء كحافز ضريبي يمكن أن يترتب عليه أثر تمييزي لصالح استثمارات معينة و في غير صالح استثمارات أخرى، فبالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل و التي غالبا لا تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية، فإن منح الإعفاء الضريبي لا يكون له أثر فعال على حجم تلك الاستثمارات،

أما بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل و التي يقل عائدها في فترة قصيرة نسبيا فمن المتوقع أن تكون تلك الاستثمارات أكثر استفادة من الإعفاء الضريبي، حيث تحقق معدلات عالية من الأرباح في السنوات الأولى من الحياة الإنتاجية و لذلك فإنه يتعين على النظم الضريبية عامة و في الدول النامية خاصة أن تميز بين الاستثمارات طويلة الأجل و الاستثمارات قصيرة الأجل عند منح الإعفاء الضريبي، بحيث تزداد بالنسبة للنوع الأول و تنعدم أو يتم حصرها بالنسبة للنوع الثاني، ذاك أن النوع الأول ملائم لظروف التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية و لكي لا يتم إسراف موارد الدولة بدون مبرر.

- أن منح الإعفاء الضريبي قد يتم بصورة جزئية، حيث أن الأنظمة الضريبية في بعض الدول تسمح بالإعفاء من ضرائب معينة تتصل مباشرة بنفقات الإنتاج، و ذلك للحد من التضخم و تخفيض التكاليف الإنتاج، و من ثمة زيادة قدرات المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق الداخلية و الخارجية؛

¹ - قاسم محمد عبد الله العجاج، نجم عبد عليوي الكرعوي، دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية، دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الديوانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد الرابعون، 2014، ص312.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص98-104.

- قد يكون الإعفاء الضريبي كحافز أكثر ملائمة و خاصة بالنسبة للمشروعات التي يكون فيها معامل العمل / رأس المال مرتفعا نسبيا، أي المشروعات كثيفة العمل نسبيا؛
- يترتب على استخدام الإعفاء الضريبي كحافز العديد من المشاكل أهمها :
 - مشكلة تحديد بداية سريان فترة الإعفاء حيث يمكن احتسابها من بداية الموافقة على المشروع، أو من بداية فترة الإنشاء و التجهيز، و قد يتم احتسابها من بداية فترة الإنتاج مشكلة أفساط الإهلاك هل يتم احتسابها من بداية فترة الإعفاء الضريبي أو من نهاية فترة الإعفاء الضريبي.
- إن استخدام الإعفاء كحافز ضريبي يكون له أثر تمييزي في صالح المشروعات الجديدة، و في غير صالح المشروعات القائمة، مما يؤدي بهاته الأخيرة إلى تصفية أعمالها، و إنشاء مشروعات جديدة قصيرة الأجل سريعة العائد، مما يؤثر سلبا على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية داخل المجتمع؛
- يجب التمييز بين نوعية الاستثمارات في منح الإعفاء الضريبي، حيث يجب أن تكون الاستثمارات الإنتاجية هي الأكثر استفادة من الإعفاء الضريبي، و هذا راجع لوجود درجة عالية من المخاطرة و مساهمة هاته الأخيرة في التكامل و الترابط بين أجزاء الاقتصاد الوطني؛

ثانيا: التخفيضات الجبائية

يقصد بالتخفيضات الجبائية هي إخضاع المكلفين معدلات اقتطاع اقل من المعدلات السائدة أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن قانون الاستثمار أو من خلال النظام الجبائي المتضمن في قوانين المالية السنوية.¹

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص شكلين لتخفيضات الضريبة هما:

أ- تخفيض في معدل الضريبة :

تخفيض في معدل الضريبة هو الأسلوب الثاني الذي اعتمده التشريعات حافزا من حوافز الضريبة لجذب الاستثمارات وهو يشير، كما مر بنا إلى إنقاص نسبة الضريبة على الدخل لتحقيقه على المشاريع أو ما يسمى إنقاص سعر الضريبة على تلك الدخل.²

¹ - عبد المجيد قدي، السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة، مرجع سابق، ص3.

² - كمال عبد حامد ال زيارة، جمال الحاج ياسين، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة رسالة الحقوق، العراق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع، 2010، ص56.

وتخفيض معدل الضريبة في بعض أحيان يصطلح عليه بالمعدلات التمييزية" و نعى بذلك تصميم جدول المعدلات الأسعار الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة للعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العملة الوطنية، أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع، أو مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الاقتصادية...." لعل أهم مجال نجاح فيه هذا النوع مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة.¹

ب-التخفيض في المادة الخاضعة للضريبة:

ونعني بذلك أن تستثنى أو تستبعد قيمة معينة من المادة الخاضعة للضريبة عند حساب الضريبة مثل ما هو معمول به في بعض الضرائب مثل الضريبة على الدخل الإجمالي...إلخ.

ثالثا: الإجراءات الضريبية التقنية

ويقصد بالإجراءات الضريبية ذات الطابع التقني، المعالجة الضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، و يترتب عنها آثار ضريبة تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي ومن بينها نظام الاهتلاك الذي يعتبر مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق، وكلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة اقل.²

رابعا: إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة

وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتنع الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة . وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.³

¹ - يحيي الخضر، مرجع سابق، ص26-27.

² - طالي مجّد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، العدد السادس، ص318.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص175.

الفرع الثاني : الإعفاء الجبائي المتعلق بالتشغيل

ويعرف على أنه " إعفاءات جبائية من أجل إحداث مناصب شغل، أو على أساس النسبة بين كل من العاملة على رأس المال، أو تخفيض من الضريبة على الدخل (جزائيا أو كليا) أو كلي على شكل تسليفات ضريبية انطلاقا من مستوى تكاليف الأجور أو تكاليف التكوين المهني " و تلجأ الدولة إلى هاته السياسة بقية تخفيض العبء الضريبي عن المؤسسة من جهة و التخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى.¹ و يأخذ الامتياز الضريبي المتعلق بالتشغيل الأشكال التالية:

أولاً: التخفيض على أساس عمل شخص مشغل

وحسب هذا الشكل فإنه يتم تخفيض جزء معين من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة، حسب كل شخص أو منصب شغل تحدته المؤسسة، وهذا وفقا لمعايير و شروط يحددها القانون، وقد يكون هذا التخفيض عبارة عن اقتطاع مبلغ ثابت من الدخل الخاضع للضريبة، أو عن طريق إتباع سلم يتناسب طرديا مع عدد المناصب المحدثة.

ثانيا: التخفيضات الضريبية للصناعات ذات الكثافة العمالية

وحسب هذا الشكل فإن للصناعات ذات الكثافة العمالية إمكانية المفاضلة في معدل الاقتطاع الذي يطال دخول المؤسسات على أساس نسبة رأس المال / اليد العاملة، فالمفاضلة تكون في تخفيض المعدل الضريبي على المؤسسات ذات الكثافة العمالية ورفعها بالنسبة للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال، كما تمنح امتيازات على الأرباح المعاد استثمارها الموجهة إلى استثمارات تحتاج إلى أيدي عاملة.

الفرع الثالث: الإعفاء الجبائي المتعلق بالتصدير

تعتبر الصادرات من أهم الأنشطة المدعمة للنشاط الاقتصادي، إذ تعمل على جلب العملة الصعبة و التعريف بالمنتج المحلي، لذا تلجأ معظم الدول إلى تدعيم هذا النشاط بمنح امتيازات ضريبية من أجل تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات المصدرة وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية. و يعتمد هذا الشكل على جملة من الآليات أهمها:²

¹ - ياسين قاسي، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البلدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005، ص16.

² - المرجع نفسه، ص 16.

أولاً - الإعفاءات الجبائية المتعلقة بالضريبة على الدخل

يمكن للمؤسسات التي تصدر منتجاتها أن تستفيد من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، و الذي يتناسب عادة مع فترة أو مدة الإعفاء، إذا توفرت بعض الشروط كطبيعة المنتج، و التي تكون عادة المنتجات المصنعة و ليس المواد الأولية الخام، أو على أساس شكل المنتج المصدر، و شكل المؤسسة المستفيدة، إلا أن الفعالية لهذا الإجراء مرتبط ببعض العناصر منها:

- التحفيز يكون فقط عندما تكون الأرباح المعتبرة ممكنة التحقيق أثناء فترة الإعفاء، و هذا لا يكون ممكناً بالنسبة للمؤسسات التي تبدأ في تصدير المنتجات غير التقليدية؛
- إن هذا التحفيز لا يكون له فعالية في جلب المؤسسات الأجنبية، إلا إذا كان الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه المؤسسات غير ملغى بالضريبة للمكلفين لها في أوطانهم الأصلية؛

ثانياً: الإعفاءات الجبائية المتعلقة بالحقوق الجمركية

- يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الاستثمارية، و يستفيد أصحاب هذه الاستثمارات من إعفاء في الحقوق الجمركية التي تمنح في عملية استيراد المواد الأولية و التجهيزات الضرورية، شريطة ان تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات و السلع التي تصدر.

إضافة إلى أن بعض الدول تتخذ أسلوب الإنتاج بدون جمركة للبضائع الموجهة للتصدير أو المعاد تصديرها مباشرة و التي تعالج في أماكن مخصصة تعرف باسم المناطق الحرة، أو المناطق الجبائية الحرة و التي تسعى الدول من ورائها إلى جلب العملة الصعبة، و إيجاد مناصب عمل و نقل التكنولوجيا، حيث يتم في هذه المناطق إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية.

و يعتبر مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية أو المعدلات التمييزية.

ثالثاً: الإعفاءات الجبائية المتعلقة برقم الأعمال

يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال و الرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، إذ تعتمد على التخفيضات و الإعفاءات من الضريبة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري لسياسة الإعفاءات الجبائية، من خلال إعطاء بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة الجبائية على أنها هي مجموعة الخطط والبرامج التي تضعها الدولة لسياسة اقتصادية تسعى من ورائها تحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، ولهذه السياسة أسس ومبادئ ترتكز عليها لتلزم بها الدولة عند وضعها لها ، ومن بين أدواتها نجد سياسة الإعفاءات الجبائية التي هي من المزايا الضريبية من قبل المشرع الضريبي و مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تخص بها الدولة مجموعة من الأعوان الاقتصاديين من اجل إحداث كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وللإعفاء الجبائي عدة أشكال الهدف منها تشجيع الاستثمار وتنشيط الاقتصاد وتحرير التبادل التجاري وبالتالي رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية التي أصبحت من أهم مواضيع العصر، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني من الدراسة.

الفصل الثاني
الإطار النظري حول النمو
والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

إن مقياس التفرقة بين العالم المتقدم والعالم متخلف يكمن في معدلات النمو ومستويات التنمية الاقتصادية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يعتبر النمو والتنمية الاقتصادية من أهم مواضيع العصر ومن الأولويات التي تسعى الحكومات لتحقيقها، فالتقدم الاقتصادي للدول يكمن في مدى قدرتها على توفير كل الاحتياجات من سلع وخدمات لأفرادها ، التي تعمل الدول العالم المتخلف بلوغها. لذا يعتبر النمو والتنمية الاقتصادية هدفاً من بين أهم الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل، وكأحد المقاييس لقياس تطوره.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى دراسة كل من النمو الاقتصادي والتنمية

الاقتصادية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: عموميات حول النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول النمو والتنمية الاقتصادية

يعتبر النمو و التنمية الاقتصادية من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، ومن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها جميع دول العالم، فالنمو الاقتصادي مصطلح ظهر بظهور الرأسمالية و ما ألت إليه من تركم رأس المال نتيجة التطور التقني المستمر للإنتاج الصناعي الذي أدى إلى إحداث تحولات جوهرية على المجتمعات، أما التنمية الاقتصادية فهي فكرة معاصرة ولدت بين الحربين العالميتين و اتسعت الآن وأصبحت تشمل جميع مستويات الحياة ومجالاتها، فهناك من يربط مفهوم النمو بالتنمية ويعتبرهما مصطلح مرادف واحد، فعلى الرغم من وجود تطابق بينهم في المفاهيم ، إلا انه يوجد اختلاف جوهري يميز كلا منهما،

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يلعب النمو الاقتصادي دورا هاما في دعم اقتصاد الدول ، فهو يعبر عن الزيادة المستمرة للنسب المحققة في الاكتفاء الذاتي وهذا بتوفير كافة الوسائل المتاحة التي تدعم المنشآت على تحقيق الزيادة في الدخل الإجمالي المطلوب والتي تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد و قياس قيمة هذا المتغير و على هذا الأساس هناك العديد من التعريفات التي قدمت في هذا المصطلح نذكر منها:

- يُعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في تاريخ البشري افترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى الحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.¹

¹ - كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و التسيير، 2013/2012، ص16.

- و يذهب جوزيف شومبيتر (*Joseph Schumpeter*) * إلى أن " النمو ينصرف إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلاله الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل النمو السكان ومعدل نمو الادخار".

وبالتالي فالنمو حسبه يتم بطريقة تدريجية وبطيئة على المدى الطويل، نتيجة لنمو السكان ونمو الادخار. غير انه لم يبين القيود التي يتم ضمنها ذلك. وذهب شومبيتر إلى أن هناك مقياسين عاميين لمعدل النمو الاقتصادي هما:

معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياساً أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة.

- أما ميلتون فريدمان¹ : " يصف أن النمو إنما يعني توسيع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر بدون أي تغير في الهيكل الاقتصادي.

- وقد عرفه سيمون كوزنتس (*s . kuznets*)² " النمو الاقتصادي للدولة بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها". فالنمو الاقتصادي يكون نتيجة مترتبة على التغيرات الاقتصادية الناتجة عن عملية التنمية الاقتصادية هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي :

- إن استمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي.

* - جوزيف شومبيتر: ولد سنة 1883 ، في نفس السنة التي ولد فيها كيت و توفي فيها كارل ماركس، حصل على الدكتوراه عام 1906 ، نشر أول عمل له سنة 1908 تحت عنوان: دج Nature et contenu principal de la théorie économique، ثم "Théorie de l'évolution économique" سنة 1911 ، ثم "Le cycle des affaires" سنة 1939 ، ثم "l'analyse économique" سنة 1954 أهم أفكاره هي تلك التي جاء بها فيما يتعلّق بدور المنظم في النمو.

** - ميلتون فريدمان، اقتصادي أمريكي يعتبر الأكثر صيغاً في القرن العشرين، ولد في 31 أوت 1912 ، وتوفي في 16 نوفمبر 2006 ، حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 عن عمله، "l'histoire monétaire et la démonstration de la complexité ; l'analyse de la consommation ; des politiques de stabilité ، يعد مؤسساً للمدرسة النقدية لشيكاغو.

** - سيمون كوزنتس، خبير اقتصادي روسي أمريكي ولد سنة 1901 وتوفي 1985 ، متحصل على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية ، عمل في دراسة التحليل الكمي المقارن للنمو الاقتصادي ومن أهم منشوراته في مجال النمو الاقتصادي " النمو الاقتصادي الحديث " 1966 " الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للامم سنة 1967، النمو الاقتصادي للامم سنة 1971.

- التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كشرط كافٍ لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لا بد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة مكون مثل المصباح بدون كهرباء.
- ومنهم من عرف النمو الاقتصادي على أنه: " هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الإجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".¹
- و يعرف النمو الاقتصادي أيضا على أنه " عبارة عن زيادة في معدل الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة"، و يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة و الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي و العكس صحيح ، كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي.²
- فهناك من يعرف النمو الاقتصادي على أنه: " الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين".³
- كما يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية المنتجة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة فالزيادة الطبيعية في عدد السكان تفرض زيادة في كمية الإنتاج.⁴
- و بالتالي فالنمو الاقتصادي يتحقق عن طريق زيادة البضائع والخدمات وكلما كان معدل نمو اقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لان ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.⁵
- من خلال التعاريف سالفة الذكر يمكن صياغة تعريف اجرائي لنمو الاقتصادي على أنه: " ليس مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة

¹ - مُجّد عبد العزيز عجمية، وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد الاسكندرية، 2000، ص51.

² - حربي مُجّد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية عمان، جامعة البترا، كلية العلوم الادارية والمالية، الأردن، 2014، ص62.

³ - جبوري مُجّد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012، ص263.

⁴ - إياد عبد الفتاح النور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014، ص356.

⁵ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2005، ص12.

الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أي التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديموغرافي وإنتاجية العمل ولا يحدث ذلك إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني، و المعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الكلي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

الفرع الثاني: مقياس النمو الاقتصادي

يتم قياس النمو الاقتصادي بطريقتين، بقياس نمو الناتج الوطني وبقياس نمو متوسط دخل الفرد.

أولاً: بقياس الناتج الوطني

إن قيمة كل ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة تساوي الناتج الوطني الإجمالي ويقاس معدل النمو الاقتصادي بالتغير في الناتج الإجمالي خلال فترة معينة، عادة تكون سنة بعد سنة، و في الفترة من سنة 1970 إلى 1988 م نما الناتج الوطني الإجمالي لبلدان مختلفة بمعدلات متوسطة يختلف بعضها عن بعض كثيراً وذلك بعد إجراء التصحيحات اللازمة لاستبعاد اثر التضخم، وقد تحققت المعدلات التالية : بريطانيا 2,2 %، الولايات المتحدة 2,9 %، إيرلندا 3 %، استراليا 3,3 %، كندا 4,4 %، ماليزيا 6,5 %، سنغافورة 8 %، هونغ كونغ 8,8 %، جنوب إفريقيا 9,2 %.¹

ثانياً: بقياس متوسط الدخل الفردي

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، ولكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان و الأفراد هناك طريقتان لقياس معدل النمو الاقتصادي على المستوى الفردي، وهما:²

أ- طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى.

ب- طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.

الفرع الثالث: العوامل المحدد للنمو الاقتصادي

¹ - عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي، الطبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011، ص20.

² - جلال خشيب ، النمو الاقتصادي ، شبكة الألوكة : www.alukah.net، ص11.

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن إجازها بما يلي :

أولا: كمية ونوعية الموارد البشرية

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي

ومعدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي / عدد السكان

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.¹

فكلما زادت أعداد العمال وكلما زادت إنتاجية العامل داخل الاقتصاد كلما ازداد الناتج القومي. و أعداد العمال تزداد مع النمو السكاني أما إنتاجية العامل فتزداد بالتعليم والتدريب وتزداد مع استخدام الفنون الإنتاجية الحديثة واستخدام كميات أكبر من رأس المال في العمليات الإنتاجية. ذلك لأنه كلما زادت المعدلات و الآلات أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية كلما زادت إنتاجيته، أي زادت كمية السلع أو الخدمات التي ينتجها خلال فترة معينة من الزمن بنفس التكلفة للوحدة المنتجة أو بتكلفة أقل.²

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات... الخ. فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي بدور يطور هاته الموارد الطبيعية التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.³

ثالثا: تراكم رأس المال

¹ - حربي مجد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 110.

² - عبد الرحمان يسري احمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2007، ص 287.

³ - حربي مجد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 111.

من السهل بناء صياغة للافتراض الذي تقدم به الكثير من الاقتصاديين:¹

- كلما كان الاستثمار الإجمالي مرتفعا كلما كان النمو الاقتصادي للبلد كبيرا؛

- يكون معدل الناتج مساويا معدل نمو رأس المال. بعبارة أخرى الاستثمار (نظرا لان زيادة رأس المال تقابل جيدا الاستثمار السنوي) هو الرئيس بل هو العنصر الوحيد المعبر عن النمو الاقتصادي.

رابعا: معدل التقدم التقني (التقدم التكنولوجي)

إذ لم يعد خافيًا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح؛ إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلا أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية. وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب التعبير الشومبيترتي. ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير. فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتًا. و يؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي.²

خامسا: عنصر التنظيم

¹ - ب. برنبيه و إ. سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 1989، ص456.

² - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2009/2008، ص 11-12.

يعتبر عنصر التنظيم هو العنصر المسؤول عن تجميع عناصر الإنتاج الأخرى وتحمل المخاطرة وانه كلما كان أكثر جرأة وأكثر كفاءة كلما كانت هناك استثمارات أكثر وإنتاج أكبر على مستوى الاقتصاد الكلي.¹

سادسا: عامل البيئة

من ضمن العوامل المسبب للنمو الاقتصادي توفير مجموعة من العوامل المشجعة السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.²

الفرع الرابع: أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

أولاً: النمو الطبيعي (التلقائي)

وهو النمو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى:³

- التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- التراكم الأولي لرأس المال؛
- سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة؛
- تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

ثانياً: النمو المخطط

¹ - عبد الرحمن يسري احمد، مرجع سابق، ص 288.

² - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 113 .

³ - محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 8 .

فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات وهناك دور مركزي اختياري للحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، كما تم ذكره سابقا يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تبلي الحاجات الفردية و الاجتماعية أي إشباع احتياجات جميع أفراد المجتمع.¹

ثالثا: النمو العابر أو غير المستقر

هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية. وهو يحصل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامدة؛ لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف و المعجل، ودي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.²

المطلب الثاني: التميز بين النمو والتنمية الاقتصادية

عادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية وذلك لكون كل منهما يمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل القومي الحقيقي، إلا أن الاقتصاديين يميزون بين هذين المصطلحين باعتبار التنمية الاقتصادية أشمل و أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي، ولمعرفة ذلك كان لابد من التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وتحديد طبيعة الاختلاف بينهما.

الفرع الأول: تعريف التنمية

¹ - حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق، ص 134 و 135 .

² - محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 8.

هناك عدة تعريفات وردت في التنمية الاقتصادية نذكر منها:

- **التنمية لغة** : من النماء وهي الزيادة والكثرة، وهي العمل على إحداث النماء.
- **التنمية اصطلاحاً**: التنمية عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة، تسعى أساساً لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب.¹ التنمية الاقتصادية فقد عرفها البعض بأنها العملية التي مقتضاها يجري الانتقال من حالة تخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية الاقتصادي.² أي ان التنمية هي: "مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة".³
- كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: "تطور شامل للمجتمع بكل فاعليته وتكويناته، حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده، وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانيات المتوفرة، ووضع خطة واضحة الأهداف، قابلة لتطبيق في فترة زمنية محددة".⁴
- التنمية الاقتصادية تعني أيضاً: التغير الشامل في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.⁵
- من خلال هذه المفاهيم يمكن تحديد عناصر التنمية الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:
- الشمولية، التنمية تغير شامل ينطوي على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية؛

- الزيادة، يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، يوحى

¹ - لعمارة جمال و بن طي دلال و نصبة مسعود، الزكاة وتمويل التنمية المحلية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 ، ص3.

² - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة البلقاء التطبيقية الأردن، 2007، ص122.

³ - خالد عيادة نزال عليمت، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2015، ص41.

⁴ - محمد حسن دخيل، اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، 2009، ص 15.

⁵ - إياد عبد الفتاح النور، مرجع سابق، ص364.

بأن التنمية عملية طويلة الأجل؛

- إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، أي التخفيف من ظاهري الفقر والبطالة؛
 - تحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛
 - التغيير، تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية؛
- وعليه فالتنمية الاقتصادية هي أداة لتحقيق الأهداف المسطرة للمجتمع بتسخير جميع الإمكانيات المتاحة، وبالتالي لا يمكن فصل مفهوم التنمية عن أهدافها.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية هادفة و يمكن إبراز أهدافها على النحو التالي:

أولاً: زيادة الدخل القومي الحقيقي

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة.¹

ثانياً: رفع مستوى معيشة الأفراد

ويتم بزيادة الدخل وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا بالارتقاء بالقيم الإنسانية و الثقافية للمجتمع.²

ثالثاً: إحداث التغييرات الهيكلية

هو تغيير هيكل نشاط اقتصادي في البلد والنشاط الاقتصادي يقاس بحجمه أو بميكله. فالدخل القومي أو الناتج القومي يعبر عن حجم النشاط الاقتصادي وكذلك حجم القوى العاملة المستخدمة في الاقتصاد. وهيكل النشاط الاقتصادي فيعبر عنه توزيع النشاط الإنتاجي بين القطاعات الرئيسية: الصناعة والزراعة والخدمات.³

رابعاً: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات

¹ - حربي مُجَّد موسى عريقات، مرجع سابق ، ص69.

² - محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص16.

³ - عبد الرحمان يسري احمد ، مرجع سابق، ص290.

إن التفاوت في توزيع الدخل والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما إن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، واهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية.¹ غير أن إعلان الألفية الخاص بالأمم المتحدة في سبتمبر 2000 ، حدد أهداف التنمية التي يجب العمل على تحقيقها في:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تعميم التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015 على أكثر تقدير؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم بحلول سنة 2015 ، وتمكين المرأة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بحلول سنة 2015؛
- تحسين صحة الأمهات، وتخفيض معدل الوفيات بينهن عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع بحلول 2015،
- مكافحة فيروس الإيدز، وغيره من الأمراض المعدية الأخرى؛
- كفاءة الاستدامة البيئية؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية؛

الفرع الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

يقصد بنظريات أو استراتيجيات التنمية تلك الأسلوب الذي تتبعه الدولة في رسم السياسة الإنمائية للمجتمع ومن أهم هذه الاستراتيجيات التي تركز عليها التنمية إستراتيجية التصنيع التي تشمل إستراتيجية النمو المتوازن لنيركسيه وإستراتيجية النمو غير المتوازن لهيرشمان.

أولاً: إستراتيجية النمو المتوازن

ترجع هذه الإستراتيجية إلى "نيركسيه" الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي قدمها روز نشتاين- رودان عن فكرة الدفعة القوية، والتي تدعو إلى ضرورة قيام عدد كبير من الصناعات الاستهلاكية في ان واحد والتي تتكامل مع بعضها البعض بما يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها وتساعد على الانتقال بالمجتمع المتخلف إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي ويركز نيركسيه على الحلقة المفرقة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، مؤكداً أن كسر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن معاً.¹

¹ - حربي محمد موسى عريفات، مرجع سابق، ص70.

وفي عام 1955 استطاع رودان تنسيق أفكاره في تحليل التخلف الاقتصادي وكيفية التنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع ، حيث ميز بين ثلاث دوال غير قابلة للتجزئة على مستوى الاقتصاد و هي:²

دوال الطلب والعرض والادخار، وقال بأن كل من هذه الدوال لابد أن تتكامل حتى تحدث التنمية فتكامل دالة الطلب هو تكامل السلع التي تنتجها الصناعات المختلفة ، أما تكامل دالة العرض أو دالة الإنتاج هو تكامل الصناعات من ناحية عملياتها الإنتاجية المتصلة رأساً أو أفقياً، تكامل دالة الادخار أو عدم قابليتها للتجزئة فهي مسألة تتعلق مباشرة بضرورة تنفيذ برنامج استثماري متكامل.

لكن هناك انتقادات موجهة لهاته الإستراتيجية تتمثل في:³

- إنشاء صناعة جديد في ظروف التخلف سوف تتعرض للفشل وذلك لسبب بسيط وهو إن هذه الصناعة لن تمثل نقطة بداية من لا شيء؛
- أن مشكلة البلد النامي تتمثل في وجود غالبية القوى العاملة في النشاط الزراعي أو أنشطة خدمية أو صناعة قديمة؛

- صعوبة تمويل برامج التنمية المتوازنة؛

- نقص الموارد التنموية الضرورية لتنفيذ برنامج التنمية المتوازنة؛

ثانياً: إستراتيجية النمو الغير المتوازن⁴

يرى أنصار إستراتيجية النمو الغير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع لقلّة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية والذي سيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما يؤدي الى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن مؤيدي هذه النظرية ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) وهانز سنجر (Hans singer) اللذان انتقد أسلوب النمو المتوازن، على رغم من وجود اتفاق في الرأي من قبلهم في أن عملية التنمية تحتاج إلى

¹ السيد احمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة 1، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2000، ص306.

² - عبد الرحمن يسري احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2009، ص237-239 .

³ - عبد الرحمن يسري احمد ، مقدمة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص341-343.

⁴ - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص154.

دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، وتكامل الاستثمارات مع بعضها البعض.

فبالرغم من واقعية هذه الإستراتيجية يوجه إليها الانتقاد التالي:¹

- أنها تتم بصفة أساسية عن طريق المبادرة الفردية في إقامة المشروعات التي تصحح اختلال توازن سابق وتؤدي بدورها إلى اختلال مرحلي جديد. وهذا الانتقاد يمكن تفاديه عن طريق تخطيط عملية التنمية الاقتصادية. إن الإستراتيجية الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية التي تختارها الدول النامية، هي الإستراتيجية التي تساعد على كسر حواجز التخلف والانتقال إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي بما يحقق زيادة مستمرة في الناتج القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه مع تحقيق أكبر قدر من عدالة التوزيع.

الفرع الرابع: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

عادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمترادف لمصطلح التنمية الاقتصادية، غير انه و من خلال

المفاهيم التي قدمت في هذين المصطلحين توضح الاختلاف الجوهرى بينهما، ولذ يختلف النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية فيمايلي:

أولاً: طبيعة التغير

النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو

الاقتصادي، في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة في داخل المجتمع.²

النمو الاقتصادي برأى شومبيتر يعني حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. فالتغيرات الكمية المتراكمة تقود إلى حدوث تغيرات نوعية في المدى الطويل.³

ثانياً: ديناميكية التغير

يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة لذا فانه يحدث في الدول الرأسمالية

¹ - السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص 312.

² - إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، الاسكندرية، 2008، ص 339.

³ - محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص 28-29.

المتقدمة التي تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية. اما تنمية الاقتصادية فإنها تحدث بفعل تدخل الدولة، بمعنى انها عملية مخططة او محفزة من الدولة من اجل التغيرات الجذرية المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي، وفي هيكل توزيع الدخل وقد يتم ذلك من خلال خطة اقتصادية.¹

ويجسد النمو، في الجوهر، مفهوما كميًا قابلاً للقياس وينحصر في الميدان الاقتصادي إجمالاً، أما مفهوم التنمية، فيشمل التحولات الحاصلة في هيكل الاقتصاد والدولة ومواقع القوى الاجتماعية والسياسية وكذلك مجالات الحياة الأخرى. أي أن مفهوم التنمية أوسع من مفهوم النمو وشامل.²

الجدول التالي يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.³

جدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلية للمجتمع.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.
يرتكز على التغيير في الحجم أو الكمية الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنوعه.

المصدر: جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة: www.alukah.net، ص7.

وعليه، فإن النمو الاقتصادي ضروري ولكنه ليس كافياً، للتنمية. فالنوعية النمو، وليس كميته وحدها هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني. وكما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1996، فإن النمو قد يقضي على فرص العمل بدلاً من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلاً من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلاً من أن يعليه، وقد يكون غير متأصل بدلاً من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، وقد يضر بالمستقبل

¹ - السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص302.

² - محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص31.

³ - جلال خشيب، مرجع سابق، ص8.

بدلاً من أن يكون مستداماً ، وفي هذه الحالة النمو لن يؤدي إلى التنمية.¹

المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

هناك العديد من النظريات و النماذج الاقتصادية التي حاولت تقديم تفسيراً للنمو الاقتصادي الذي تزامن ظهوره مع ظهور الرأسمالية و انتشار الفكر الصناعي، ومن بين هاته النظريات النظرية الكلاسيكية بزعماء أدام سميث والنظرية النيوكلاسيكية بزعماء الفريد مارشال، ونظرية جوزيف شومبيتر، بإضافة إلى النماذج الكنزوية منها نموذج هارود دومار والنموذج مقدم من قبل سولو، إضافة إلى نموذج رومر ونموذج نادي روما، فكل منهم حاول تفسير النمو الاقتصادي حسب اتجاهاته الفكرية. لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي كان و لا يزال محل اهتمام الباحثين الاقتصاديين لعقود طويلة من الزمن، إذ يعتبر المحور الرئيس الذي تقوم عليه النظريات الاقتصادية الكلية، بل ولصانعي القرار في مختلف اقتصاديات العالم. لهذا لا بد من التطرق إلى هاته النظريات التي قدمت تفسيراً للنمو الاقتصادي من بينها:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

من أهم الاقتصاديين الكلاسيك وعلى رأسهم أدم سميث (Smith Adam)، ديفيد ريكاردو (David Ricardo)، روبرت مالش (malthus robert)، وجون سيتوارت ميل (mill stuart john)، وماركس، واستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.²

حيث يستند أدام سميث في تفسيره للنمو الاقتصادي في هذه النظرية التي عرفت فيما بعد بنظرية قيمة العمل على تخصيص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج و الانتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار،

زيادة معدلات التكوين الرأسمالي.³

¹ - تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، المملكة الاردنية الهاشمية، 2002، ص14.

² - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص115-116.

³ - عبله عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص30، على الموقع الالكتروني التالي:

- فرغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك، لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، فقد حاولوا اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، و العملية التي تمكن من تحقيق النمو، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي :
- سياسة الحرية الاقتصادية: يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية ، وأهمية أن تكون الأسواق حرة بسيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.¹
 - التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: وهنا ينظر الكلاسيك إلى أهمية التكوين الرأسمالي في التنمية الاقتصادية.
 - الربح هو الحافز على الاستثمار: فالربح هو الحافز الرئيسي الذي يدفع أصحاب رأس المال على اتخاذ قرار الاستثمار ، وكلما زاد معدل الأرباح ، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار أيضا.²
 - ميل الأرباح للتراجع: إذ يقولون إن الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتتد المنافسة بزيادة تراكم الرأسمالي، والسبب طبقا إلى أدام سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة بين الرأسماليين.³
 - حالة الثبات: إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.
 - من خلال هذه التفسيرات للنمو لقد وجهت لهاته النظرية عدة انتقادات أهمها:⁴
 - الأرباح مصدر للادخار: أشارت التجربة إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار و منها ادخار الطبقة الوسطى والحكومة و القطاع العام.
 - الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: قال شومبيتر أن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.
 - إهمال النظرية للقطاع العام: فشلت النظرية في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل

. www.faculty.mu.du.sa

¹ - سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، الطبعة 1، دار الراية، الأردن، 2015، ص 16.

² - إباد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 50.

³ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 63-64.

⁴ - حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 118-119.

التراكم الرأسمالي و خاصة في البلدان النامية.

- أهمية محدودة للتكنولوجيا: فشلت النظرية في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم و التكنولوجيا على النمو الاقتصادي السريع للبلدان المتقدمة.

- تطورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجربة العلمية للنمو أن هناك زيادة مستمرة في الأجور دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

الفرع الثاني: النظرية النمو النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها:

ألفريد مارشال (Alfred . Marshall)، وفيكسل (k .Wicksell) وكلاارك (J.Clark)، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي، دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية. ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:¹

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل ، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛

- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)؛

- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛

- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائم ا على التجديد والابتكار؛

- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة، إنما تدريجياً، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد

بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المدى القصير ، حيث يروا

أن كل مشروع صغير هو جزء من النمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من

المشاريع؛

¹ - علة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص34.

- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة؛
- وكما ترى هذه النظرية إن عملية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان. وان تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وان الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالإنتاجية الحدية لرأس المال.¹
- أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:²
- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية، كالنواحي الاجتماعية و الثقافية والسياسية؛
- القول بأن التنمية تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في التابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية ، خاصة بعد الثلاثينات من القرن العشرين؛

الفرع الثالث: نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي

- تقوم نظرية جوزيف شومبيتر (Schumpeter Joseph)، في النمو الاقتصادي على أساس أن المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين، ولذا فان النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما : المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والتجديد، ومن خصائص هذه النظرية ما يلي:³
- الابتكارات: وفقا لشومبيتر تتمثل في إدخال أي منتج جديد أو تحسينات جديدة وتشمل العديد من العناصر مثل: إدخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة؛
 - دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم ، فهو قادر على تقديم شيء جديد تماما.
 - دور الأرباح: ووفقا لشومبيتر فانه في ظل التوازن التنافسي ، تكون أسعار المنتجات متساوية تماما

¹ - مدحت الفريشي، مرجع سابق، ص 67-68.

² - خالد خشيب، مرجع سابق، ص 14.

³ - سهيلة فريد النباتي، مرجع سابق، ص 17.

لتكاليف الإنتاج، من ثم لا توجد أرباح، العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار التي تساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل.

الانتقادات الموجهة للنظرية: تعرضت النظرية إلى مجموعة من الانتقادات أهمها:¹

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم (المبتكر)، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين؛
- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات؛
- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو؛ كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نمواً؛

المطلب الثاني: نماذج النمو الاقتصادي

تناولت النظرية الكينزية والمعروفة بالنموذج الكينزي في تفسيرها للنمو الاقتصادي من خلال الانتقادات التي وجهتها للنظرية الكلاسيكية، حيث اعتبر أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وان الادخار هو دالة الدخل. وأكد كينز بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم.²

ومن بين أهم النماذج التي أتت بعد نموذج كينز نموذج هارود دومار، نموذج سولو، نموذج رومر ونموذج نادي روما.

الفرع الأول: نموذج Harrod - Domar

يعتبر نموذج Harrod-Domar توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان.

حيث يتصور Harrod-Domar معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:¹

¹ - حري محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 124-125.

² - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 73.

- **معدل النمو الفعلي**: يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني والذي ويتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعدل متوسط رأس المال أي النسبة (رأس المال/الناتج).
- **معدل النمو المضمون**: هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته، ومن اجل تحديد هذا المعدل، نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل، S نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف و C المعامل الحدي لرأس المال اللازم والذي يدخل في المعجل.
- **معدل النمو الطبيعي**: يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة ومعدل نمو الإنتاجية العاملة وهو عبارة عن معدل للنمو الذي تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

الفرع الثاني : نموذج سولو (Solow) لنمو اقتصادي

Robert Solow كانت له الأسبقية في سنة 1956، في اقتراح نموذج مطلق للنمو مستوحى من النظرية النيو كلاسيكية. يرتكز هذا النموذج على دالة إنتاج مشكلة من عاملي العمل ورأس المال. يستدعي الإنتاج إذن توليفة مشكلة من كميات حقيقية من رأس المال والعمل.

تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في دالة الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L) ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:²

$$Y(t) = F [K(t) + A(t)L(t)]$$

حيث: t تمثل الزمن

يفترض النموذج أيضاً أن دالة الإنتاج هي من النوع " Cobb – Douglas حيث

$$Y = F(K L) = K^\alpha L^{(1-\alpha)} \quad ; \alpha \in [0, 1]$$

¹ - جبوري مجّد، مرجع سابق، ص 267.

² -Ulrich Kohli, analyse macroeconomie, de boeck, bruxelles belgique, 1999, p418.

من خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن يتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل يزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يزداد بزيادة حجم المعرفة، أما الجزء AL في النموذج يسمى بالعمل الفعلي.

فرضيات النموذج:

من فرضيات النموذج الأساسية هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لها وفرة حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا تم مضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن يكون الإقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصيص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة.

كذلك يبين نموذج Solow أن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم التقني على أنه المحرك الحقيقي للنمو وأنه يحتل مكانة الريادة في عملية دفع النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: نموذج رومر (النمو القائم على المعرفة)

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها نموذج بول رومر (Pual Romer) وربرت لوكاس (Robert Lucas) عام 1987 والتي تمحورت حول تطوير الإطار النظري التاريخي لتحقيق تحول نوعي وذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني،

قدّم رومر فكرة النمو الداخلي (Endogenous growth) على المدى الطويل والذي يتحدد بعوامل من داخل النشاط الإنتاجي وأن العنصر المحفز له هو التقدم الفني وتراكم المعرفة، وبني رومر نموذج النمو الخاص بنظريته بناءً على عدة فروض أهمها:¹

¹ - هبة السيد محمد سيد احمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي، دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة والاقتصاد، جامعة الزقازيق جامعة الزقازيق، مصر، كلية التجارة، 2017، ص 65-66.

- **الفرض الأول:** افترض رومر أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تنمو دون قيود وبمعدل متزايد خلال الزمن نظراً لإمكانية تزايد معدل الاستثمار ومعدل العائد علي رأس المال.*

- **الفرض الثاني:** افترض رومر أن التغير التكنولوجي متغير تابع يتحدد داخل النشاط الاقتصادي بواسطة عوامل عديدة، مثل تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الأرباح وقادرة على تحمل المخاطر، أو عن طريق تراكم رأس المال البشري.

- **الفرض الثالث:** افترض نموذج رومر أن الاكتشافات والتكنولوجيا هي عوامل إنتاج تختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية، وأطلق عليها اسم عوامل الإنتاج غير التنافسية في الاستخدام، وهي تشبه في ذلك السلع العامة، فالمعرفة أو الاختراعات الجديدة لا يحول دون استخدام شخص آخر لها أو منشأة أن تستخدمها باقي المنشآت، ويأخذ نموذج رومر أو نموذج المعرفة المتراكمة الشكل الآتي:

$$Y = AK \longrightarrow (1)$$

حيث أن:

$$Y = \text{إجمالي الإنتاج}$$

$$A = \text{مستوي التقدم الفني}$$

$$K = \text{رأس المال متضمن رأس المال المادي البشري والمعرفة}$$

ويمكن أن تكون المعادلة الآتية هي معادلة تراكم رأس المال المادي والبشري والمعرفة

$$K = SY - dk \longrightarrow (2)$$

حيث أن:

$$S = \text{معدل الادخار}$$

$$d = \text{معدل إهلاك رأس المال}$$

فان معادلة النمو ستكون كما يلي:

$$Y^*/Y = K^*/K = SA - d \longrightarrow (3)$$

* افترض رومر في هذا الوضع تزداد الغلة مع الحجم وليس ثباته ويفسر رومر ذلك بما يسمى بالوفورات الخارجية الموجبة للاستثمار في المعرفة، بالإضافة الى الوفورات الخارجية الناتجة عن تراكم رأس المال البشري والذي يسمى بالاثار الخارجي لتراكم رأس المال البشري.

وشرط استمرارية النمو يتحقق عندما:

$$SA > d$$

أوضح رومر أن الاختلاف في معدل الادخار للبلاد المختلفة تؤدي إلى حدوث فروق في النمو الاقتصادي بين الدول وبعضها؛ بمعنى آخر يتزايد معدل النمو الاقتصادي في دولة ما إذا كان معدل الادخار مرتفعاً، مع ارتفاع إنتاجية المعرفة المتراكمة، وحجم الاقتصاد كبير، ويكون تبني السياسة الاقتصادية أسلوباً ملائماً لحفز الادخار من شأنه أن يزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وهنا يوجد فرق أساسي بين نموذج رومر ونموذج سولو فيما يتعلق بتأثير التغيير في حجم الادخار، ففي نموذج سولو ان انتهاج سياسة مشجعة للادخار من شأنها أن تؤدي إلى نقل الاقتصاد إلى مسار النمو المتوازن، ولكن التأثير هنا يكون عارضاً. أما في نموذج رومر فإن سياسة تشجيع الادخار ذات تأثير إيجابي علي معدل النمو في الأجل الطويل، وبالتالي فإن الأثر المؤقت في نموذج سولو يتحول إلى تأثير دائم في نموذج رومر.

الفرع الرابع: نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي)¹

ويسمى هذا النموذج بنموذج حدود النمو عام 1972 والذي يشير إلى ان الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدني إنتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النمو تصل إلى نهايتها خلال المئة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها (Dennis Meadows). في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT). إن هذه الدراسة تشير إلى أن معدل السكان يكون بشكل أسي قياساً بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضاً نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضاً ثم تنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

وقد تعرضت هذه الدراسة للعديد من الانتقادات حيث أنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذه المتغير ينمو على النحو متزايد، كما أن النمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما

¹ - توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، (العراق- دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العرق، المجلد السابع، العدد 26، نيسان 2010، ص34.

يزداد نصيب الفرد، وان نموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزا للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة الإطار النظري للنمو والتنمية الاقتصادية من خلال إعطاء

بعض العموميات حول هذين المصطلحين، باعتبارهما من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، وذلك لكون كل منهما يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل القومي الحقيقي.

فالنمو الاقتصادي يعتبر من مؤشرات التي تعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي لأي بلد، كما يخضع لجملة من العوامل التي تحدده والتي تتركز بالأساس على عوامل الإنتاج من العمل، رأس المال، التكنولوجيا، والتنظيم، وهو أنواع: من النمو الطبيعي، النمو المخطط و النمو العابر أو غير المستقر،

فهناك من يعتبر أن النمو الاقتصادي هو التنمية الاقتصادية في حد ذاتها، إلا أن هناك من الاقتصاديين اظهروا

الاختلاف الجوهرى بينهما على اعتبار أن التنمية هي مفهوم أوسع واشمل من النمو الاقتصادي، أي هي

" مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة".

من خلال هذا التعريف يتبين بأن التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وهذا يحدث عن طريق التوسيع والتغير في قاعدة الهيكل الإنتاجي.

وانطلاقاً مما سبق فالنمو والتنمية الاقتصادية قدم في تفسيرهما الكثير من النظريات والنماذج الاقتصادية بدأ من ظهور الرأسمالية وانتشار الفكر الصناعي، تمثلت هذه النظريات في نظرية الكلاسيكية ونيوكلاسيكية ونظريات أخرى بالإضافة إلى النموذج الكينزي المتمثل في نموذج هارود-دومار ومن ثم النظريات والنماذج الاقتصادية المعاصرة التي فسرت النمو الاقتصادي لأي دولة.

الفصل الثالث

الأثار الإيجابية والسلبية

الإعفاءات الجنائية

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسياسة الإعفاءات الجبائية وفي الفصل الثاني تناولنا الإطار النظري حول النمو والتنمية الاقتصادي، سنحاول في هذا الفصل الربط بينهما بإظهار اثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي.

فهناك جملة من الآثار للإعفاءات الجبائية التي تتنوع لتنظيم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية وغيره من المجالات الحيوية للدولة ، حيث تؤثر الإعفاءات الجبائية على الحياة الاقتصادية بشكل واضح سواء بشكل ايجابي أو بشكل السلبي وبهذا تكون النتائج الاقتصادية في قمة الازدهار و التطور بمعنى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي و عكس ذلك إذا كانت هاته الإعفاءات غير فعالة وبالتالي لا تحقق المقصد التي من اجله وضعت وبالتالي تكون نتائج وخيمة على الاقتصاد ككل. وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرض إلى دراسة كل من الآثار الايجابية والسلبية للإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي ، وكذا اثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي الجزائري . من خلال المبحثين التاليين :

- المبحث الأول: الآثار الايجابية والسلبية للإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: الإعفاءات الجبائية الممنوحة في الجزائر و أثرها على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول : الآثار الايجابية والسلبية للإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي

تعتبر الإعفاءات الجبائية من أهم أدوات السياسة الجبائية، وتتعدى أهميتها لتشمل جملة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و غيرها من المجالات فهي تؤثر فيها بشكل واضح. وقد تعددت آثار الإعفاءات الجبائية، فهناك من ينظر إليها نظرة ايجابية ولهم مبرراتهم في ذلك وهناك من يراها بصورة سلبية ولا جدوى منها. سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة الآثار الايجابية والسلبية للإعفاءات الجبائية وسبل معالجة ذلك من خلال المطالبين التاليين :

المطلب الأول : الآثار الايجابية للإعفاء الجبائي

هي تلك الآثار التي تعكس صور لمنافع وفوائد الإعفاءات الجبائية في تنشيط الحركة الاقتصادية، جذب للاستثمارات المحلية و الأجنبية، وغيرها من المنافع التي تعود بالفوائد العامة للمجتمع و بالتالي تحقيق مستويات عالية من النمو والتنمية الاقتصادية ، ومن بين ايجابيات الإعفاء الجبائي على الاقتصاد نذكر منها:

الفرع الأول: تحقيق العدالة الجبائية

أولاً: مفهوم العدالة الجبائية

لقد عرف مفهوم العدالة الجبائية تغيرا عبر التاريخ، إذا كانت العدالة الجبائية خلال الدولة الحارسة تعني حسب "ادم سميث " المساواة في المقدرة التكلفة، بحيث ينبغي إن يكون هناك تناسب بين ما يساهم فيه الفرد في النفقات العامة مع مقدار ما يحصل عليه من دخل.¹

ثانياً: الإعفاء الجبائي وانسجامه مع مفهوم العدالة الجبائية

إن تعريف العدالة عموماً والعدالة الضريبية خصوصاً يكتنفها شيء من الصعوبة، بيد ان علماء المالية حاولوا إيجاد تعريف يتلاءم ومقتضيات أيديولوجية المجتمع، فالنظام الضريبي العادل برأيهم هو النظام الذي يوفر معاملة ضريبية يؤمن أغلبية أفراد المجتمع بعدالتها وتقوم على مبدأين²:

¹ - محمد بكشوا، العدالة الضريبية والضغط الجبائي، مجلة الفقه والقانون، المملكة المغربية، كلية الحقوق وجدة، العدد 15، يناير 2014، ص192.

² - منى ادلي، الإعفاءات الضريبية، الموسوعة العربية المتخصصة (القانون المالي)، الرضاع الضمان المصري، المجلد الرابع، ص476. على الموقع الالكتروني التالي: arab-ency.com/law/detail، تم الاطلاع عليه يوم: 2019/04/28 على الساعة: 10.00.

- عدالة أفقية: وتقوم على معاملة كل الممولين في ظل الظروف الاقتصادية متماثلة معاملة ضريبية متماثلة.

- عدالة رأسية: وتقوم على معاملة كل الممولين في ظل ظروف اقتصادية غير متماثلة معاملة ضريبية

غير متماثلة.

ويرى الفقيه جودمييه " انه لا توجد ضريبة عادلة بصورة كاملة، فيما يكون عادلا على صعيد قد لا يكون كذلك على الصعيد آخر وما يكون عادلا في ظروف بلد قد لا يكون عادلا في ظل بلد آخر ... وهكذا". ومع ذلك فقد استقر الفكر الضريبي على أن الضريبة العادلة هي الضريبة التي تفرض على المكلف على أساس القدرة على الدفع بعد أن كانت تعدّ كذلك على أساس المنافع التي يتلقاها المكلف من الدولة. وبذلك تتعدد المعايير حول المبادئ التي يقوم عليها فرض الضريبة وفق ما يتوافق والعدالة، هذه العدالة التي قد تتصادم أو تتعارض أهدافها وفعاليتها أحيانا.

أما عن أثر وجود الإعفاءات الضريبية في هذه العدالة فيرى بعضهم أن هذه الإعفاءات لا تؤثر في عمومية الضريبة التي تمثل أحد مقومات عدالة النظام الضريبي والتي يقصد منها إخضاع جميع الأشخاص وجميع الأموال للضرائب متى توافرت الشروط القانونية في كل منها؛ وذلك لأن هذه الإعفاءات تمنح بعد فرض الضريبة على كل الأفراد، وذلك مراعاة لظروف خاصة بالمستفيدين من الإعفاء.

ويرى آخرون أن الإعفاء الضريبي يعدّ خروجاً عن مبدأ العمومية، ولكن بهدف تحقيق العدالة النهائية بين المكلفين، مع أن مبدأ العمومية هو أحد السبل اللازمة لتحقيق العدالة، والفرق بين الصورتين هو أنه في حالة عدم الإعفاء تكون العدالة نظرية بحتة، أما في وجود الإعفاءات فتصبح العدالة واقعا ملموساً بشرط أن تمنح وفق سياسة مدروسة.

وقد نهي الله سبحانه وتعالى عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْءُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾¹.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ۗ﴾².

¹ - سورة البقرة، الآية 188.

² - سورة النساء، الآية 29.

وكما دل على ذلك ﷺ في قوله: " إن دماءكم و أموالكم وأعراضكم بينكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ليلعب الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى ان يبلغ من هو أوعى له منه".¹

الفرع الثاني: تحفيز الاستثمار

أولاً: تعريف حوافز الاستثمار

يمكن تعريف حوافز الاستثمار بأنها: " مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم كمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف معينة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار ، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها... الخ).²

ثانياً: علاقة الإعفاءات الجبائية بالاستثمار الأجنبي المباشر

إن منح الإعفاءات الضريبية سوف يزيد من فعالية الشركات على قدرة الضريبة على توجيه الاستثمارات ودعمها بالشكل الذي يعزز عملية التنمية إذا كان العبء الضريبي مرتفع فإنه يساعد على عدم جذب الاستثمارات أما إذا كان العبء الضريبي أقل فإنه يساعد على جذب الاستثمار.³ حيث ذهبت العديد من الدراسات مثل هيلينر (1973)، و بلس (1986)، و رولف (1993) إلى إعطاء حوافز الاستثمار التي توفرها الدولة المضيفة اهتماماً أكبر وأهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية.⁴

الفرع الثالث: تشجيع نوع محدد من الصناعات

تلعب الإعفاءات الضريبية دوراً اقتصادياً مهماً من خلال ما تؤديه من خفض في تكاليف الإنتاج وبالتالي توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار في الصناعات التي ترى الدولة ضرورة تشجيعها.⁵

¹ - الراوي نفيق بن الحارث الثقفي أبو بكر، صحيح البخاري، حديث رقم 67.

² - فريد مصطفى، زناات السعيد، أهمية تدابير الدعم الجبائي كعامل محفز للاستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة حالة القطاع الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)، للفترة (2002-2013)، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، جامعة محمد بوضياف مسيلة، جوان 2017. ص 316.

³ - قاسم محمد عبد الله البعاش، نجم عبد عليوي الكرعوي، مرجع سابق، ص 317.

⁴ - طالي محمد، مرجع سابق، ص 318.

⁵ - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي و الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد، الاردن، 2007، ص 317.

وقد تحتاج الدولة إلى نوع محدد من الصناعات لأسباب اقتصادية أو علمية أو بيئية وفي هذه الحالة يمكنها أن تمنح الإعفاءات الضريبية لهذا النوع، أو أن تزيد في حجم الإعفاءات الضريبية له، فقد يكون من مصلحة الدولة توطين الصناعات فيما يعرف بالتكنولوجيا العالية.¹

فالإعفاءات المشاريع الصناعية بهدف تشجيع التنمية الصناعية ونظرا لما للاستثمار الصناعي من أهمية كبيرة في زيادة الإنتاج الوطني والدخل الفردي وزيادة فرص العمل واكتساب المهارة والخبرة ونقل التكنولوجيا والحصول على العملة الأجنبية مقابل التصدير للمنتجات وازدياد حصيلة الضرائب غير المباشرة وبالتالي زيادة موارد الموازنة العامة.²

الفرع الرابع: تشجيع التبادل التجاري بين الدول

يساعد التنسيق الضريبي على الحد من ظاهري ازدواج والتهرب الضريبيين، فمن خلال التنسيق الضريبي في أدنى مستوياته (التنسيق الضريبي في إطار العلاقات الدولية العادية) فإن الدول تقوم بإبرام الاتفاقيات الجبائية من أجل الحد من هاتين الظاهرتين، فالدول تقوم بإبرام الاتفاقيات الثنائية من أجل تحقيق أغراض إعفاء منتجات البلدان من دفع بعض الحقوق الجمركية أو الاتفاق على إعفاء إحدى الدول أرباح الاستثمارات من الضريبة بغية عدم الوقوع في ازدواج ضريبي اقتصادي، كما قد تتعاون الدول ضريبيا عن طريق الاتفاقيات بتبادل المعلومات عن المكلفين بالضريبة المتواجدين في بلدان عديدة وتتعهد الدول بتقديم كل المعلومات الضريبية عن الممولين الذين يؤول إخضاعهم الضريبي إلى إحدى الدول.³

المطلب الثاني: الآثار السلبية للإعفاءات الجبائية وسبل معالجتها

هي تلك الآثار التي تعكس صورة لسلبيات وأضرار ناشئة عن المبالغة في الإعفاءات الجبائية، أو استعمالها بطريقة غير صحيحة. مما تؤثر على سيرورة النشاط الاقتصادي. ومن أبرز هاته الآثار نجد:

¹ - إسماعيل مجّد البريشي، مرجع سابق، ص 268.

² - عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 322.

³ - قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمّجّد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009/2008، ص 132.

الفرع الأول: التهرب الضريبي بحجة الإعفاء

قبل معرفة ذلك لابد من إعطاء تعريفا لتهرب الضريبي.

أولاً: تعريف التهرب الضريبي

التهرب الضريبي هو عملية يقوم بها الممول بهدف تخفيض الضريبة عليه إما بصفة كلية أو جزئية من خلال إخفاء كل أو بعض عناصر المادة الخاضعة للضريبة فهي عملية غير قانونية تتحقق بمخالفة القواعد القانونية السائدة وينجم عنها آثار سلبية على الحصيلة الضريبية.¹

فالتهرب الضريبي، يعتبر الاستعمال المفرط وغير الناجح للإعفاءات الضريبية سببا في ضعف الإيرادات الحكومية، وتلجأ بلدان في شكل دوري إلى "العفو الضريبي" لمنع المتهربين فرصة تسديد الضرائب المستحقة عليهم من دون إخضاعهم إلى عقوبات، وفيما يملك العفو الضريبي تأثيرا إيجابيا فوريا في عائدات الحكومة، فهو يحبط دافعي الضرائب النزهين، ويضعف سلوك الامتثال الضريبي مستقبلا نظرا إلى اعتقاد الأفراد بأن العفو يمكن أن يتكرر.²

من خلال هذا يمكن القول بأن هناك علاقة ارتباط بين الإعفاء الجبائي والتهرب الضريبي.

ثانياً: الإعفاء الجبائي وعلاقته بالتهرب الضريبي

قد يؤدي الإعفاء الجبائي إلى التهرب الضريبي سواء على صعيد المشروعات المحلية أو على الصعيد الشركات المتعددة الجنسيات التي لديها المجال واسعاً للتهرب الضريبي، ولا سيما في غياب اتفاقات لمعالجة الازدواج الضريبي، لما تملكه من عدة فروع لها في العديد من الدول، لذا فهي قادرة عن طريق التسعير التحويلي للصفقات المعقودة بين الشركات الأم والشركات الفرعية ان تتهرب من دفع الضرائب.³

حيث يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تستخلص أرباحها من الدول المضيفة ذات الأسعار الضريبية المرتفعة عبر صفقات ما بين الشركات بأسعار غير حقيقية، لتنقل هذا الربح إلى شركة أخرى في دولة ذات

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 153 .

² - الحسن عاشي، اسباب التهرب الضريبي في البلدان العربية، جريدة الحياة السعودية، على الموقع الإلكتروني التالي: www.alhayat.com، تم الاطلاع عليها يوم: 2019/03/14، على الساعة 11:20

³ - الاونكتاد، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة نيويورك وجنيف، 1999، ص 1.

معدلات ضريبية أكثر انخفاضاً أو التي تقدم حوافز ضريبية أكثر.¹

كما أن الإعفاءات الضريبية المؤقتة توجد حافزاً قوياً للتهرب الضريبي، حيث تستطيع المشاريع الخاضعة للضرائب الدخول في علاقات إقتصادية مع المشاريع المعفاة لتحويل أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات (Transfer pricing) (كدفع سعر مبالغ فيه مقابل السلع المشتراة من الشركة الأخرى ثم استرداده في صورة مدفوعات مستترة).²

لذلك نجد سياسة الحوافز غالباً ما تترافق بتعقيد إداري يفسح مجالاً للتهرب الضريبي Taxe évacion، وخاصة ما يتعلق بالإجازات الضريبية التي تفتح باباً أوسع للتهرب الضريبي مقارنة بالحوافز الأخرى، وذلك لسهولة إنشاء منشآت جديدة تحت تسميات جديدة للاستفادة من إعفاء جديد، أو تغير الشكل القانوني للشركة، أو موقعها، أو التوسع به على مراحل، أو اندماج شركة بأخرى.³

الفرع الثاني: الإعفاءات الجبائية مصدر لنتائج إقتصادية غير مرغوبة

الإعفاءات الجبائية قد تكون سبباً في ظهور عدة اختلالات إقتصادية في بنية الدولة نذكر منها:⁴

أولاً: نقص عوائد الضرائب وحصائلها

ان المبالغة في الإعفاءات الضريبية قد ينعكس سلباً على عوائد خزينة الدولة من الضرائب، وهذا يكون في الغالب عندما تشمل قائمة الإعفاءات أصناف كثيرة من السلع أو البضائع أو الخدمات الكمالية وغير الضرورية.

ثانياً: قلة عوائد الإعفاءات

كأن تتوجه هذه الإعفاءات إلى السلع لا حاجة للمجتمع بها، أو إلى الأشخاص لا يؤدي إعفاؤهم إلى تعظيم أدائهم الوظيفي، من تلك الأصناف التي لا يعود الإعفاء فيها بفوائد عظيمة.

¹ - لعجال ياسمينية، الضب طارق، اشكالية الازدواج الضريبي الدولي بين الآثار السلبية وفعالية الحلول الوطنية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 15، جوان 2016، ص123.

² - فيتو تانزي، هاول زي، البلدان النامية والسياسة الضريبية، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، و.م.أ، 2001، ص12.

³ - منى إدلي، مرجع سابق، ص464.

⁴ - اسماعيل محمد البريشي، مرجع سابق، ص269.

ثالثاً: توقف المشروعات الحاصلة على الإعفاء

قد يلجأ بعض المستثمرين إلى إيقاف مشروعاتهم بعد استنفاد فترة الإعفاء المؤقت والدخول في مشاريع أخرى وبإعفاءات جديدة نظراً لتغير المشروع، وفي هذه الحالة فإن المقصد من الإعفاء لم يتحقق.

رابعاً: عدم العدالة في الإعفاءات الضريبية

قد تتوجه الإعفاءات الجبائية لاسترضاء الجهات المعينة أو أشخاص معينين بقصد كسب ولائهم، مثلاً الإعفاءات الجمركية الممنوحة للنواب، إذ تقديم بعض الحكومات هذه الإعفاءات ليست سوى رشاي وتلدجين النواب وترويضهم بغية تمرير بعض القوانين أو السكوت عن بعض التجاوزات، في حين أن أشخاصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين هم أحوج ما يكونون لمثل هذه الإعفاءات يجرمون منها، وفي ذلك ما فيه من إهدار للعدالة.

الفرع الثالث: عدم الفاعلية والبعد عن الموضوعية

يرى الكثيرون عدم فاعلية الحوافز الضريبية ولا سيما الإعفاءات في تحفيز الاستثمارات، وهذا ما أكد عليه البنك الدولي، الذي يرى أن الاستثمار المنتج يعتمد بالدرجة الأولى على استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية المالية عموماً، وتوافر البنى التحتية الملائمة لبناء مناخ استثماري صحي، ويمكن اعتبار سنوات الإعفاء غير مؤثر غالباً، ومن الممكن مده أو حتى قصره على الإعفاءات ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد القومي.¹

وربما لا تكون الإعفاءات الضريبية موضوعية؛ لأنها ليست مبنية على أسس علمية أو منطقية، ولا تخضع لمعايير اقتصادية أو اجتماعية، وهذا يؤدي إلى عدم فاعليتها من خلال عجزها عن تحقيق المقاصد التي من أجلها وضعت مثل تلك الإعفاءات، وهذا يُحدِّد بقدر كبير من فوائدها ومنافعها وإيجابياتها، وربما تقترن بعض الإعفاءات بشروط وقيود تحد من فوائدها ومنافعها.²

وفي دراسة أعدتها مجلة الايكونوست البريطانية قبل عقدين من الزمن ونشرت على ثلاث حلقات أسبوعية بينت بما لا يقبل الجدل أن الإعفاءات غير المدروسة تحول ضريبة الدخل من ضريبة تصاعديّة تأخذ

¹ - مشري حم الحبيب، مرجع سابق، ص 172.

² - اسماعيل مُجد البريشي، مرجع سابق، ص 270.

من الأغنياء أكثر من الفقراء إلى ضريبة تنازلية تعاقب الفقراء وتثبيت الأغنياء.¹

الفرع الرابع: سبل معالجة الآثار السلبية للإعفاءات الجبائية

ان معظم الآثار السلبية للإعفاءات الجبائية تتمحور في المبالغة في تطبيقها وكذا لضعف القوانين

التي تنظمها، ولمعالجة ذلك لابد من اتخاذ جملة من الاحترازات الواجب إتباعها والمتمثلة في الأتي:²

أولاً: إن تكون الإعفاءات الجبائية خاضعة لدراسات اقتصادية واجتماعية معمقة بعيدة عن العشوائية

و الارشالية والاعتبارات المصلحية و الطبقية و الجهوية والفئوية في فرضها؛

ثانياً: أن تكون الإعفاءات الجبائية بعيدة عن إتباع الأساليب الاسترضائية، بحيث إتباع الأساليب

الاسترضائية في الإعفاءات الضريبية دون أن يكون لهذه الإعفاءات اثر ملموس في البناء الاجتماعي

والاقتصادي للمجتمع والدولة؛

ثالثاً: أن تكون الإعفاءات الجبائية تعتمد على مبدأ العدالة الضريبية والبعد عن المحاباة، لان مجانية مبدأ العدالة

في مثل هذه المسألة الحساسة يولد الأحقاد والضغائن بين فئات المجتمع، وهذا يجد ذاته يضر بالسلام

الاجتماعي، ويؤدي الصراعات بين فئات المجتمع وطبقاته مما ينعكس على الأمن الاجتماعي للدولة؛

رابعاً: أن تكون الإعفاءات الجبائية تتبع أساليب ناجحة وناجعة من خلال انساق تشريعية وقانونية،

و إعلامية توعوية لمكافحة التهرب الضريبي، حيث أن الأموال التي تخسرهما الخزينة من خلال التهرب

الضريبي هي أكثر بكثير من الأموال التي تخسرهما نتيجة بعض الإعفاءات الضريبية، و إن قيام الدولة بواجبها

في مكافحة التهرب الضريبي يحزم يساعد على التوسع في الإعفاءات الضريبية؛

خامساً: أن تمنح الإعفاءات الجبائية للمتميزين في خدمة البلد والذين يساهمون في دعم اقتصادها الوطني

للحد من الآثار السلبية للإعفاءات الضريبية نظراً لوفرة الأموال الناتجة عن هذا الأسلوب؛

¹ - جواد العناني، الإعفاءات الضريبية، جريدة الغد الاردني، الصادرة بتاريخ : 23 ابريل 2019، على الموقع الالكتروني التالي:

www.alghad.com

² - اسماعيل محمد البريشي، مرجع سابق، ص 270-272.

المبحث الثاني: الإعفاءات الجبائية ممنوحة في الجزائر و أثرها على الاقتصاد الوطني

الجزائر من بين الدول النفطية تعتمد في اقتصادياتها أساسا على قطاع المحروقات والذي يتميز سوقه بعدم الاستقرار، لذا توجب عليها التفكير بجدية في إيجاد الحلول لنهوض باقتصادها خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المنتجة قطاع الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري و السياحة ... وغيرها، وذلك باتخاذ مجموعة من التدابير التحفيزية ذات الطابع الجبائي التي من شأنها تحفز المستثمرين للاستثمار في القطاعات التي سبق ذكرها،

سنحاول تسليط الضوء على الإعفاءات الجبائية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية كالتدابير جبائية لتحفيز الاستثمارات الوطنية المنتجة وخاصة القطاع الفلاحي كقطاع بديل للمحروقات فهو القطاع التي تعول عليه الدولة لإرساء اقتصاد حقيقي مستقل والخروج من الاقتصاد الريعي الناضب .
و قبل التطرق إلى سياسة الإعفاء الجبائي باعتبارها سياسة مالية وأداة من أدوات السياسة الجبائية المعتمدة في الآونة الأخيرة في الاقتصاد الوطني، كان من أفيد التطرق بإيجاز إلى معرفة الإصلاحات النظام الجبائي الجزائري ومن ثم سياسة الإعفاء الجبائي المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية .

المطلب الأول: إصلاحات النظام الجبائي في الجزائر

لقد تزامن الإصلاح النظام الجبائي في الجزائر مع الأوضاع التي شهدتها من تحولات الاقتصادية هامة على المستوى الدولي و على المستوى الوطني، وهذا من خلال التوجه إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي بعدما فشل النظام الاشتراكي، ومن إختلالات داخلية ميزة الاقتصاد الوطني خاصة بعد تراجع أسعار البترول سنة 1986 في الأسواق الدولية نجم عنه تراجع في معدلات النمو الاقتصادي و تزايد في حجم المديونية الخارجية كل هذا حتم على المسيرين آنذاك التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على المنظومة الاقتصادية لتحويل إلى الاقتصاد السوق، و لمواكبة ذلك استدعى إدخال إصلاحات ضريبية لتكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: الإصلاح الجبائي لسنة 1992

لقد عرفت القوانين الجبائية إصلاحات جذرية سنة 1990 بموجب قانون المالية رقم 90-36 الصادر بتاريخ 1990/12/31 الذي دخل حيز التنفيذ بداية من أول جانفي 1992 والذي ادمج بعض الضرائب وإلغاء البعض وتعديل البعض الأخر، كما أدى إحداث تغييرات و إصلاحات جديدة على الإدارة

الجبائية في جانبها التقني نظرا للمصالح الجديدة التي تم استحداثها داخل النظام الجبائي الجزائري.¹

وقد ارتكز الإصلاح الضريبي على الجباية العادية وتضمن العناصر التالية:²

- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة؛

- القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين، باختيار ضريبة وحيدة

على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي؛

- تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على الأرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين؛

وقد تمخض عن هذا الإصلاح إحداث الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة .

وفي الإطار سياسة الإصلاح الجبائي ولتحفيز بعض الأنشطة تمنح الدولة إعفاءات وتخفيضات من الضريبة

على الدخل الإجمالي لبعض الأنشطة والفئات المعينة من المجتمع وكذا إعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات

و إعفاءات من رسم على القيمة المضافة.

فالمشرع الجزائري كان يهدف من وراء هذه الإصلاحات الجبائية التي تتضمن جملة من التسهيلات

و الحوافز الجبائية، تحقيق جملة من الأهداف.

الفرع الثاني: الأهداف الإصلاح الجبائي

يهدف الإصلاح الجبائي إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إجمالها فيما يلي:³

- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار، وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي

المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى؛

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنة عليها

بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار؛

¹ - زعزوعة فاطمة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012، ص5.

² - بومدين بكرتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير، 2018/2017، ص 126-127.

³ - قدي عبد المجيد، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية، يومي: 21 و 22 ماي 2002 .

- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني؛
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد؛
- تحسين شفافية النظام الجبائي، من خلال تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الجبائية؛

المطلب الثاني: اثر الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي الوطني

يعتبر الإعفاء الجبائي دعم مالي غير مباشر يسهم في إحداث آثار مرغوبة وهادفة في إطار ترقية وتنويع الإنتاج الوطني، فإستراتيجية تنويع الأنشطة الإنتاجية في الوقت الحالي ضرورة لا بد منها من اجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، و لتحسين أداء القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تسهم في التنويع الإنتاجي، عمدت الحكومة الجزائرية على تقديم تسهيلات وتدابير جبائية منها نظام الإعفاءات الجبائية.

الفرع الأول: نظام الإعفاءات الجبائية الممنوحة في الجزائر

لقد مثلت سنة 1993 في الجزائر سنة التحول الصريح نحو اقتصاد السوق من الناحية التشريعية القانونية، حيث تم إقرار في هذه السنة العديد من القواعد القانونية والنصوص التشريعية التي رسخت سياسة تحرير الاقتصاد المعلن عنها منذ نهاية الثمانينات .

و لقد صدر سنة 1993 نصاب تشريعيان الأول يكمل ويغير قانون التجارة الصادر عن سنة 1990، والثاني هو المرسوم التنفيذي 93-12 المتضمن لقانون الاستثمار، وظهرت الامتيازات الجبائية ابتداء من هذا المرسوم كعامل مهم في تشجيع الاستثمارات المنتجة بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة حيث أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام والامتيازات الوارد في قانون النقد والقرض، وكذا فيما يخص عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين وبين الاستثمار العام و الخاص، وتهدف الامتيازات التي تضمنها المرسوم التنفيذي 93-12 إلى ما يلي:¹

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف التعقيدات السابقة وتقديم ضمانات و امتيازات

¹ - زمية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الانتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018، ص13.

جبائية وجمركية؛

- التأكيد على تحويل الأرباح و رأس المال و الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛

- إنشاء هيئة وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على توجيه ودعم المستثمرين ومتابعتهم، بالإضافة إلى القيام بالدراسات والبحوث لاستغلال فرص التعاون و الشراكة في المجالات التقنية والمالية وكذا العمل على التعريف بفرص وفوائد الاستثمار من خلال الندوات والمؤتمرات؛

أولاً: الإعفاءات الجبائية الخاصة بجهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال

التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار.¹

و يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث توجد ثلاثة مستويات من المزايا:²

¹ - الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار (الجزائر)، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos> . تم الاطلاع عليه يوم: 2019/04/15 على الساعة 09:24 .

² - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages>، تم الاطلاع عليه يوم: 2019/04/16، على الساعة 15:00.

أ- المزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة

1- المشاريع المنجزة في الشمال :

1-1- مرحلة الإنجاز :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال؛

1-2- مرحلة الاستغلال :

- لمدة ثلاث (03) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداء من بدء نشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2- الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

2-1- مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقننات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50%

من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50%

من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير

2-2- مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة؛

ب- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل

1- يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول

بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها

في منظومة قانون ترقية الاستثمار، و في الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع؛

2- أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم،

و المنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ 5 سنوات على

مرحلة الاستغلال؛

ج- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

1- مرحلة الإنجاز:

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز؛

- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية و الجبائية والرسوم وغيرها

من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذلك التسهيلات

التي قد تمنح؛

- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر

المستفيد، و المكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير؛

2- مرحلة الاستغلال:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات؛

- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة

من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛

ثانيا: مزايا الشباك الوحيد اللامركزي

أ- تعريف الشباك الوحيد اللامركزي: الشباك الوحيد غير المركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية. يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات و الهيئات التي تتدخل في عملية الإستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي¹:

- تأسيس و تسجيل الشركات.

- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء.

- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو، هو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات و الهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، و توجيهها للمصالح المعنية و حسن إتمامها.

ب- دور الشباك الوحيد اللامركزي: يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل و تبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض، يؤهل ممثلوا الإدارات و الهيئات الموجودون على مستوى المراكز، لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، و تقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الإستثمار و تكوين الشركات. و يكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.

من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء ضروري لإنجاز و تطوير المشاريع الاستثمارية.

إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومة البسيطة بل تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، و هذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات و الهيئات المعنية، لممثليهم داخل الشباك.

¹ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الإلكتروني التالي:

ج- أهداف الشباك الوحيد اللامركزي: من بين الأهداف التي تسعى الدولة من خلال إنشاء هذه الوكالة تحقيق الأهداف التالية:

- خلق مناصب الشغل؛
- تطوير الاستثمار و تطوير البنية التحتية؛
- تشجيع الإنتاج المحلي؛
- خلق مجالات استثمار جديدة؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- القضاء على البطالة؛

الفرع الثاني : اثر الإعفاءات الجبائية الممنوحة في الجزائر على إستراتيجية التنوع الإنتاجي

ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد ، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرة الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضى الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، و هو يقوم على مدى الحاجة للارتقاء بواقع عدد من القطاعات الوطنية تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنوع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.¹

أولا: اثر الإعفاءات الجبائية على حجم العمالة وحجم الاستثمارات

إن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر من بين أهدافها الأساسية هي العمل على تقليص حجم البطالة وتخفيض نسبتها التي بلغت أوجها عام 2000 نسبة 29,05%.² وأمام هذا الوضع كان على السلطة العمل على خلق مشاريع استثمارية لامتناس اليد العاطلة عن العمل، بالإضافة إلى ذلك ونظرا لعدم قدرة الدولة على إدماج العمال في مناصب عمل مختلفة. لذلك اتجهت الجزائر نحو تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي بتقديم لهم تحفيزات ضريبية بالإضافة للامتيازات المالية الأخرى.

¹ - زهية لموشي، مرجع سابق، ص 11.

² - محمود جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص 168.

وقد تضمن قانون ترقية الاستثمارات لعام 1993 تلك الإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين الخواص " محليين وأجانب " حيث أدى ذلك وخلال الفترة الممتدة من (2000-2007) إلى ارتفاع حجم الاستثمارات أي أكثر من 8 آلاف مليار دينار أي ما يعادل 121 مليار دولار، منها 5300 مليار دينار (80 مليار دولار) من ميزانية الدولة، و 2700 مليار دينار(41 مليار دولار) استثمارات القطاع الخاص).

وخلال الفترة الممتدة ما بين (2002_2017)، فكانت نتائج عدد المشاريع وعدد مناصب الشغل المثلة في الجداول و الأشكال البيانية التالية:

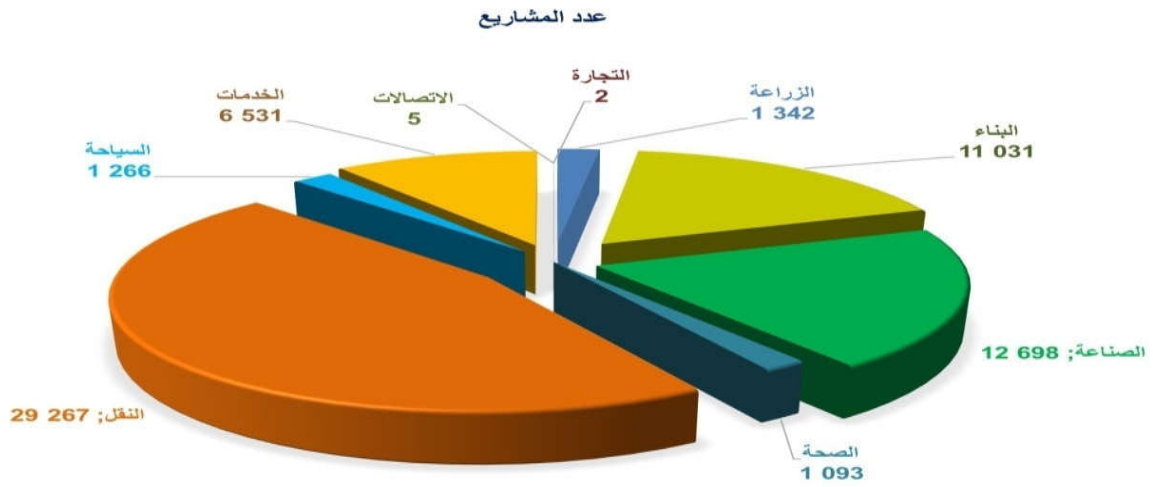
أ- حسب قطاع النشاط

جدول رقم (02): يمثل عدد المشاريع و مناصب الشغل حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة ما بين (2002 - 2017).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 342	2,12%	260 750	1,82%	55 240	4,49%
البناء	11 031	17,44%	1 331 679	9,31%	242 428	19,68%
الصناعة	12 698	20,08%	8 373 763	58,56%	538 558	43,73%
الصحة	1 093	1,73%	221 383	1,55%	25 968	2,11%
النقل	29 267	46,28%	1 164 966	8,15%	158 780	12,89%
السياحة	1 266	2,00%	1 228 830	8,59%	77 158	6,26%
الخدمات	6 531	10,33%	1 272 057	8,90%	125 014	10,15%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,08%	4 100	0,33%
الاتصالات	5	0,01%	436 322	3,05%	4 348	0,35%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

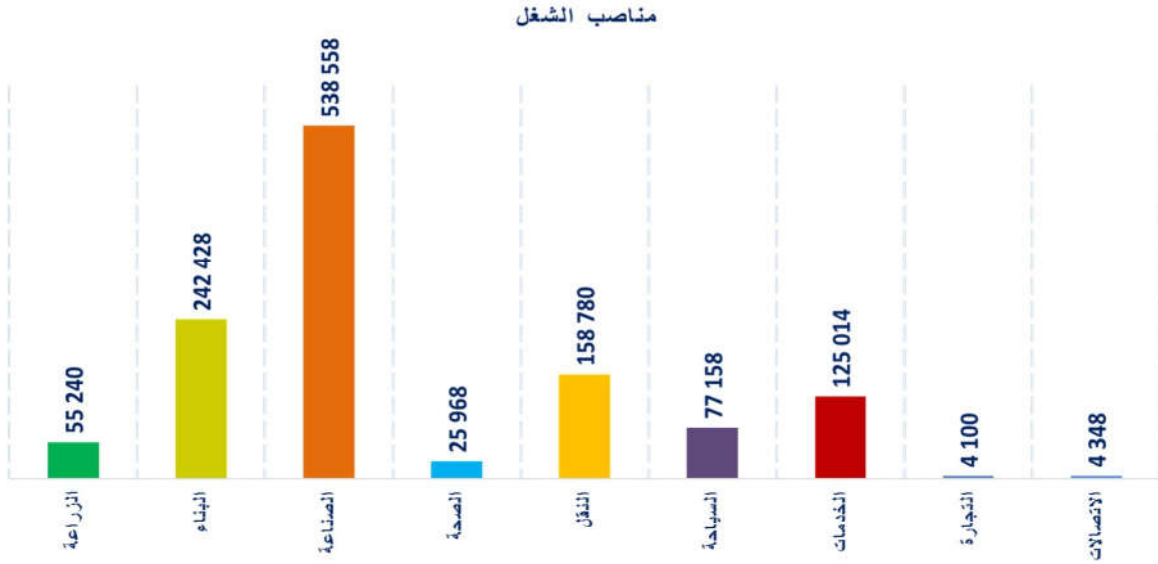
المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

شكل رقم (02): يمثل عدد المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).



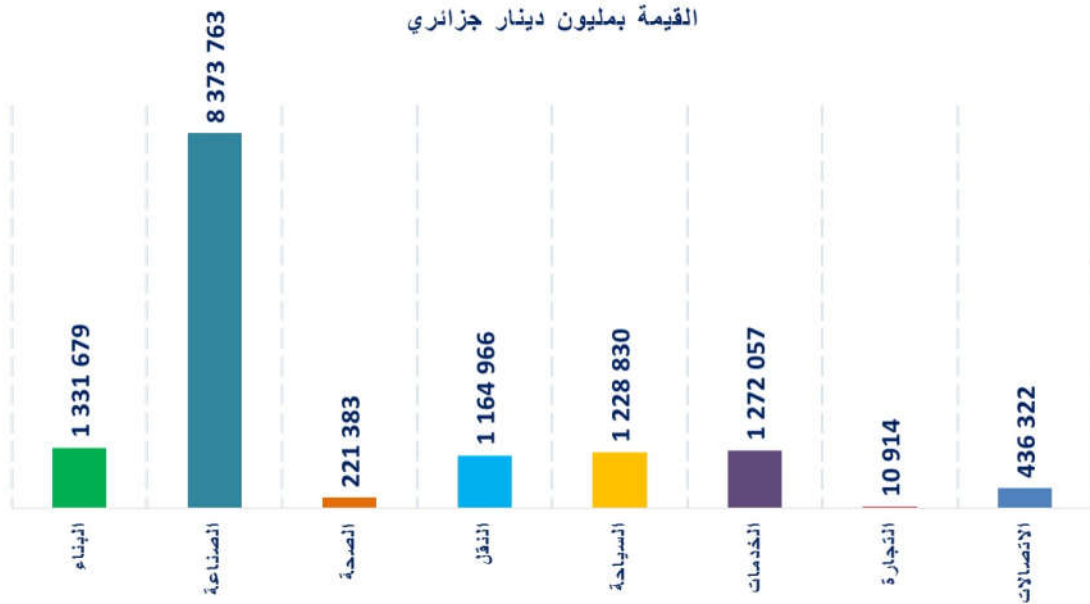
المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

شكل رقم (03): يمثل مناصب الشغل حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).



المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

شكل رقم (04): يمثل مناصب الشغل حسب قطاع النشاط القيمة المصرح بها بمليون دينار جزائري.



المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

- نلاحظ من خلال الجدول والأشكال الثلاثة السابقة والتي تمثل عدد المشاريع ومناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017)، أن الوكالة مولت عدة قطاعات، ويتضح من الجدول السابق بأن قطاع النقل يأخذ المركز الأول من حيث المشاريع وحجم الاستثمارات ويلهما قطاع البناء والصناعة بنسبة 19,03% و12,42%، أما قطاع الخدمات فقد تحصل على نسبة 10,30%، وفي الأخير يأتي قطاع الزراعة والصحة والسياحة والاتصالات والتجارة، نستنتج من خلال هذا التوجه نحو الاستثمار في قطاع النقل والبناء و الذي يعود لعقلية المستثمر الجزائري الذي لا يملك مؤهلات كبيرة في القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى رغبته في الربح السريع ثم إن أغليتهم من ذوي المستويات المحدودة .

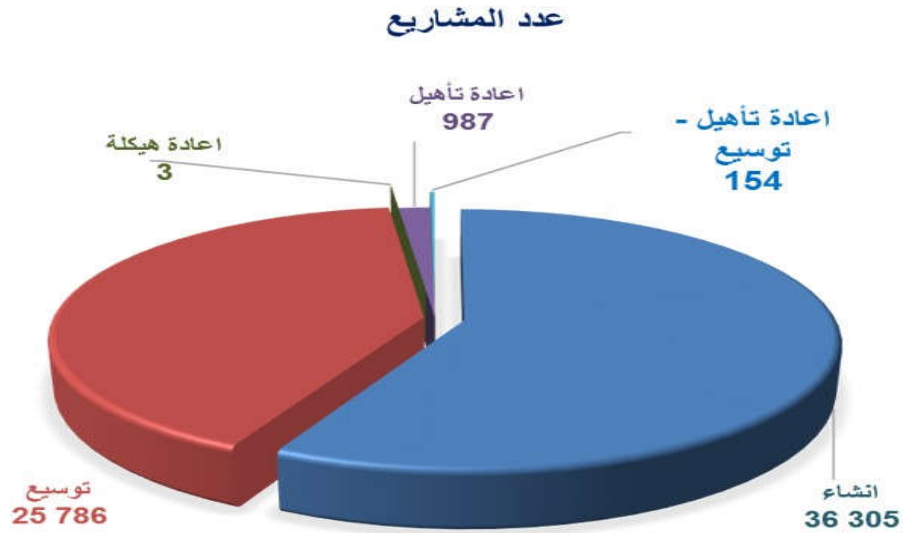
ب- حسب نوع الاستثمار

جدول رقم (03): يمثل عدد المشاريع ومناصب الشغل حسب نوع الاستثمار خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	36 305	57,41%	7 716 693	53,96%	693 412	56,30%
توسيع	25 786	40,78%	5 698 257	39,85%	512 002	41,57%
اعادة هيكلة	3	0,00%	479	0,00%	92	0,01%
اعادة تأهيل	987	1,56%	315 784	2,21%	13 361	1,08%
اعادة تأهيل - توسيع	154	0,24%	569 452	3,98%	12 727	1,03%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

شكل رقم (05): يمثل عدد المشاريع حسب نوع الاستثمار خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).



المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

شكل رقم (06): يمثل مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).



المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

- نلاحظ من خلال الإحصائيات المصريح بها من قبل الوكالة أن عدد كبير من المشاريع ومناصب الشغل كان في إنشاء استثمارات خاصة تمثلت في إنشاء مؤسسات خاصة لان معظم الشباب الجزائري كان بطال ومن ثم تم الإقبال على هذا الاستثمار للخروج من شبح البطالة، وبعد ذلك يأتي الاستثمار في التوسع في المرتبة الثانية ثم التأهيل وإعادة الهيكلة أو التأهيل.

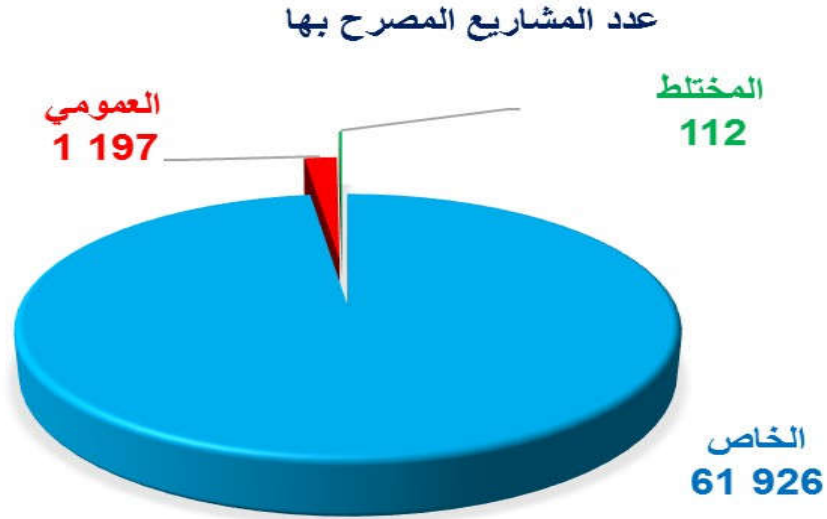
ج- حسب القطاع القانوني

جدول رقم (04): يمثل عدد المشاريع ومناصب الشغل حسب القطاع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61 926	98,8%	8 570 379	88,2%	1 050 246	94,5%
العمومي	1 197	1,1%	4 518 781	10,7%	131 914	4,9%
المختلط	112	0,1%	1 211 505	1,0%	49 434	0,7%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

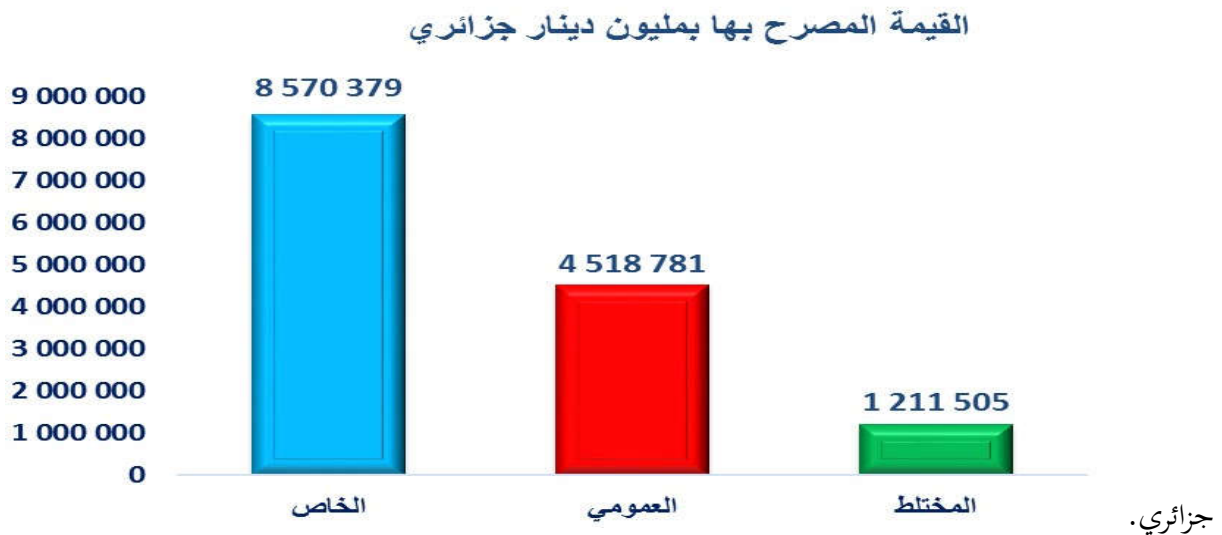
المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

شكل رقم (07): يمثل عدد المشاريع المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).



المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

شكل رقم (08): يمثل عدد المشاريع المصرح بها حسب القطاع القانوني القيمة المصرح بها بمليون دينار



المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

- نلاحظ من خلال ما سبق أن عدد المشاريع العامة نسبتها ضئيلة مقارنة بالمشاريع الخاصة، و القطاع المختلط يحتل أقل نسبة، وسبب يعود في ذلك أن الوكالة جاءت من اجل محاربة البطالة عن طريق خلق مناصب شغل من خلال تقديم امتيازات ومزايا للمستثمرين الخواص وهذا لتكوين مشاريع خاصة وبالتالي تشجيع الاستثمار الذي له دور في نمو الاقتصاد الوطني.

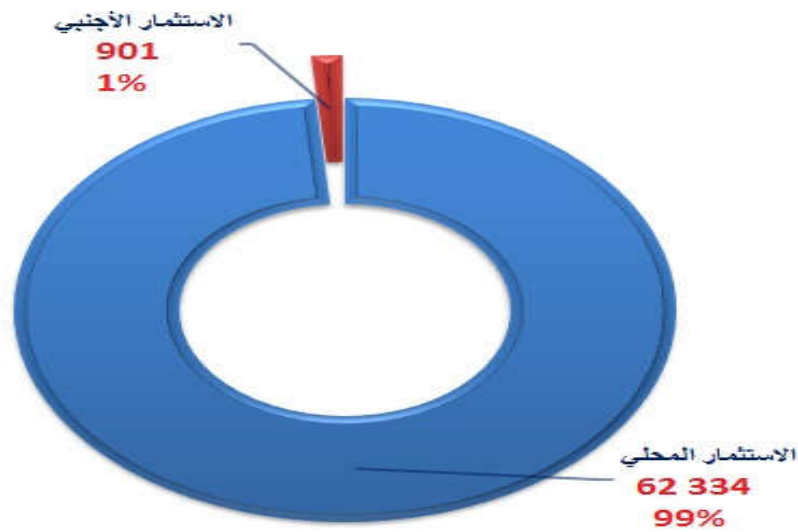
د- ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة

جدول رقم (05): عدد المشاريع المحلية والأجنبية ومناصب الشغل خلال الفترة الممتدة ما بين (2017-2002).

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%	1 098 011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%	133 583	10,85%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

شكل رقم (09): يمثل نسبة الاستثمار المحلي و الأجنبي خلال الفترة الممتدة ما بين (2017-2002).



المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

شكل رقم (10): يمثل مناصب الشغل حسب نوع الاستثمار خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2017).



المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاحة على الرابط: www.andi.dz.

- يمثل الجدول والأشكال السابقة عدد المشاريع ومناصب الشغل المصرح بها في الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث نلاحظ أن عدد المشاريع ومناصب الشغل في الاستثمار المحلي سجلت أكبر نسب لها والمقدرة بـ: 98,58% و 89,15% على التوالي من عدد المشاريع ومناصب الشغل في الاستثمار الأجنبي والمقدرة بـ: 1,42% و 10,85%، حيث تدل هذه النسب إلى أن الوكالة تشجع الاستثمار المحلي وتولي له اهتماما كبيرا من خلال المزايا و التحفيزات التي تمنحها للمستثمر المحلي، في حين تبقى نسبة ضئيلة في الاستثمار الأجنبي و يرجع سبب في ذلك إلى المناخ الاستثماري في الجزائر غير مهيا و عدم الاستقرار التشريعي الجبائي و الذي يخضع لبعض الإجراءات التي لا تشجع توافد المستثمرين الأجانب إليها.

ثانيا: اثر الإعفاءات الجبائية على الاستثمار في القطاع الفلاحي

إن الحديث عن الفلاحة ليس بالأمر الهين والسهل لاعتبارات كثيرة ابتداء من الثمانينات حيث لم تتمكن من إخراج القطاع من الأزمة.

يعتبر الإعفاء الجبائي في القطاع الفلاحي بشقه الزراعي ونشاط تربية الحيوانات من أهم التدابير الجبائية المطبقة من طرف الدولة الجزائرية لتوجيه الاقتصاد خارج المحروقات، ولتحقيق هذا التوجه كان لابد من إعطاء كل الاهتمام بالقطاع الفلاحي لمدى مساهمته في ضمان الاحتياجات الغذائية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه تحقيق الأمن الغذائي.

فقد لعبت الإعفاءات الجبائية الموجهة للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في زيادة حجم الاستثمارات سواء في مجال تربية الحيوانات خاصة شعبة اللحوم البيضاء، بحيث زادت من العدد الإجمالي للمستثمرين، وهو ما انعكس إيجابا على أسعار اللحوم البيضاء في الأسواق المحلية.

وفي مجال الزراعي كان لها أثر كبير على عمليات استصلاح الأراضي السهبية والزراعية، كما ساهمت في ارتفاع المحصول الزراعي في مجال الخضر والفواكه خاصة شعبة الخضر مثل البطاطا والبصل، كما زادت من حجم الإنتاج في مجال النمرور الموجهة لعمليات التصدير، والاستهلاك المحلي.¹

ثالثا: تقييم الإعفاءات الجبائية الممنوحة في الجزائر على نمو الاقتصاد الوطني

رغم التدابير الجبائية والمزايا الاستثمارية التي منحتها الدولة الجزائرية للنهوض بالاقتصادها إلا أننا نلاحظ من خلال الإحصائيات والبيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لايزال مناخ الاستثماري في الجزائر غير مهيأ، فالاقتصادي الجزائري يفتقد إلى الاستمرارية في النمو على مدى زمني طويل في جميع القطاعات، حيث في مرحلة الإصلاح الاقتصادي لم تركز السلطات الجزائرية على قطاع بعينه حتى يكون قاطرة للنمو الاقتصادي، كما ان الجزائر لم تهتم بالموارد البشري الذي يعتبر أساس أي تنمية اقتصادية في أي بلد في العالم.

¹¹ - عزوز علي، الحوافز الجبائية في قطاع الفلاحي ودورها في دعم الامن الغذائي، بالاشارة الى حالة الجزائر، مقال مقدم في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي بالوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسينة بن بوعلوي، شلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي: 23-24 نوفمبر 2014، ص9.

- وعندما نتحدث عن النظام الاقتصادي في أي بلد فقوته تكمن في فعالية النظام الجبائي الذي له دور في الاستقرار وقوة الاقتصاد، لهذا نجد الجزائر لم تتمكن من تطوير اقتصادها وسبب في ذلك متعلق بالإصلاح المنظومة الجبائية التي لم تكن لها فاعلية للأسباب التالية:
- لم تكن الإصلاحات الجبائية مجدية للاقتصاد وهذا راجع للاختلال الهيكلي للنظام الجبائي الجزائري والتي تغطي عليه الضرائب الغير مباشرة عكس الدول المتقدمة التي تحوز فيها الضرائب المباشرة نسبة أكبر من الحصائل الضريبية الوطنية، وسبب ضعف الضرائب المباشرة في الجزائر هو تدني الدخل؛
 - ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الجزائر كان السد المنيع للتحصيل الضريبي وبالتالي أصبح تحويل مساهمات المؤسسات الضريبية ليس لصالح خزينة الدولة بل لصالح الأفراد والشركات؛
 - قلة المؤسسات الاقتصادية وعدم مساهمة أغلبها في التحصيل الضريبي؛
 - هناك مشاريع كبرى في الجزائر ولكنها لا تتحمل الاقتطاع الضريبي؛
 - توجيه الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد الموازي الغير مساهم في التحصيل الضريبي؛
 - عدم الاهتمام بقطاع بعينه وكذا ضعف القطاع الصناعي الذي يعتبر الوعاء الأساسي للنظام الضريبي؛
 - بعض الضغوط الدولية من خلال الاتفاقيات والشراكات خاصة الشراكة الأورو متوسطية التي فرضت شروط قاسية على السلطات الجزائرية والتي لا تخدم الاقتصاد الوطني بل تخدم مصالحها الخاصة؛
- كل هذه الأسباب، ورغم المزايا التي منحتها السلطات الجزائرية لتطوير القطاعات الاقتصادية وجعلها أكثر تأثيرا في الاقتصاد الوطني ونموه إلا أن الاقتصاد الوطني لا يزال اقتصادا نفطيا هشاً وليس له أسس وقواعد يرتكز عليها لمواجهة أي أزمة طارئة، مثلا تدني أسعار البترول فجأة في الأسواق العالمية دون سابق إنذار.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل الآثار الإيجابية والسلبية للإعفاءات الجبائية، حيث تنتج الإعفاءات جملة من الآثار الايجابية على النمو الإقتصادي كت تحقيق العدالة الجبائية وتوفير الدعم للجهات التي هي في حاجة إليها وتخفيف العبء عنها، وكذا تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال المزايا التي تمنحها الدولة للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في بعض المشاريع التي يمكن أن تحتاجها، مثلاً تشجيع نوع محدد من الصناعات التي ترى الدولة ضرورة تشجيعها لما الاستثمار الصناعي من دور في رفع الإنتاج نحو التصدير ومنه ازدياد حصيلة الضرائب غير المباشرة وبالتالي زيادة موارد الموازنة العامة، وتشجيع التبادل التجاري بين دول العالم.

كما يصاحب الإعفاءات الجبائية جملة من الآثار السلبية على النمو الاقتصادي و الناجمة عن أخطاء و اختلال في طريقة تطبيقها نذكر منها: تصميم الإعفاءات بطريقة غير مدروسة وبالتالي تكون غير مجدية وغير فعالة تكون السبب في التهرب الضريبي بحجة الإعفاء، نقص عوائد خزينة الدولة، عدم تحقيق العدالة في الإعفاءات من خلال منحها للفئات ليس لها دور اقتصادي فقط لاسترضائها وبالتالي خروج تلك الإعفاءات عن المقصد التي من اجله وضعت وهو دعم الفئات الضعيفة و المحتاجة في المجتمع. ولتفادي ذلك هناك جملة من سبل للحد من الآثار السلبية للإعفاءات بحيث تجعلها مجدية وذات فعالية على الاقتصاد ككل.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى اثر الإعفاءات الجبائية على الاقتصاد الوطني من خلال الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية بعد التوجهها إلى اقتصاد السوق ومنه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشبابك الموحدة اللامركزية على مستوى الوطن في ظل قانون الاستثمار الذي بدوره يمنح مزايا و تحفيزات جبائية للمستثمرين المحليين و الأجانب من اجل تشجيع الاستثمار في جميع القطاعات الصناعية، الزراعية، السياحية وقطاع الخدماتي. فكانت آثار ايجابية وسلبية على النمو الاقتصادي والتنمية المحلية للدولة.

خاتمة عامة

خاتمة

لقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى إشكالية هامة والمتمثلة في معرفة " مدى تأثير الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي"، ذلك لأن الإعفاء الجبائي أخذ حيز واسع من الاهتمام من طرف اقتصاديات دول العالم.

- و قد شمل الفصل الأول من خلال هذه الدراسة مدخلا نظريا لسياسة الإعفاءات الجبائية، حاولنا من خلاله التطرق إلى ماهية السياسة الجبائية بعرضنا لتطور فكرة الجباية عبر العصور منذ بداية نشأة الدولة، فهذه السياسة أصبحت تشكل محورا هاما في السياسات الاقتصادية لدورها الفعال في تطور الاقتصاد ونموه، ومن بين أدواتها نجد الإعفاء الجبائي الذي يعتبر وسيلة من وسائل فقه المالية العامة وهي أداة حديثة نسبيا في الأنظمة الضريبية ولها دور فعال في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع كالزيادة من كمية الإنتاج و تنشيط الحركة الاقتصادية... الخ، ولهذا الأداة أشكال تتعلق بالاستثمار والشغل والتصدير.

- أما فيما يخص الفصل الثاني فكان تحت عنوان الإطار النظري للنمو و التنمية الاقتصادية حاولنا من خلاله التطرق إلى ماهية النمو الاقتصادي وذلك بتعريفه على أنه عبارة عن الزيادة في معدل الإنتاج أو الدخل الحقيقي لدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ثم تناولنا فيه مقاييس النمو الاقتصادي وذلك بقياسه عن طريق الناتج الوطني أو متوسط الدخل الفردي، فالنمو الاقتصادي له عوامل تحدده وهو أنواع من نمو طبيعي ونمو مختلط، ونمو عابر غير مستقر، كما حاولنا إعطاء الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية بتعريفنا لهذه الأخيرة (التنمية) على اعتبارها مفهوم أشمل من النمو والتي تعبر عن التطور الشامل للمجتمع بكل فاعليته وتكويناته حتى يستطيع إشباع الحاجيات الأساسية لأفراده وتحقيق الرفاهية له. كما تطرقنا للعديد من النظريات والنماذج الاقتصادية التي أعطت تقدما وتفسيرا للنمو والتنمية الاقتصادية بدءا من ظهور الرأسمالية وانتشار الفكر الصناعي من نظرية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن للتنمية، والنظريات الكلاسيكية والكنزية ونظريات النمو الحديثة وبعض النماذج الاقتصادية التي قدمت تفسيرات عديدة على اختلاف اتجاهاتها للنمو الاقتصادي.

- أما الفصل الثالث وانطلاقاً من الفصلين السابقين حاولنا تخصيصه لبعض الآثار التي تحدثها الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي سواء بالإيجاب أو السلب، كما تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى تخصيص حيز للأثر الإعفاءات الجبائية على نمو الاقتصاد الوطني من خلال جملة من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ توجهها لنظام اقتصاد السوق، والمتمثلة في الإصلاحات الجبائية ومنه إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والشبابيك الموحدة اللامركزية والتي كان لها دوراً في تقديم المزايا الجبائية للقطاعات الاقتصادية المنتجة كالقطاع الصناعي، الزراعي، الخدماتي والسياحي. تشجيعاً منها لتنشيط الدورة الاقتصادية بهدف تطوير الاقتصاد ونموه والخروج من تبعية قطاع المحروقات.

النتائج العامة للدراسة:

انطلاقاً من الدراسة النظرية و التحليلية لهذا البحث نستخلص النتائج التالية:

- تشكل الإعفاءات الجبائية أهم أدوات السياسة الجبائية وتهدف بالأساس إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك عن طريق جذب الاستثمارات، وتنشيط الحركة الاقتصادية وتحقيق مبدأ العدالة الضريبية والأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع؛
- عدم خضوع الإعفاءات الجبائية لدراسات وتشريعات قانونية معمقة اقتصادياً واجتماعياً قد تؤدي إلى إحداث تغيرات سلبية على كافة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر هي الأخرى على الاقتصاد ككل؛
- لجعل الإعفاءات الجبائية مجدية وفعالة ولها تأثير كبير على تطوير الاقتصاد ونموه بصورة مستمرة وعلى المدى البعيد لا بد أن تكون بعيدة عن المحاباة وعشوائية وارتجالية في تطبيقها وتخضع لمعايير اقتصادية واجتماعية لها معالم واضحة؛

نتائج اختيار الفرضيات:

بعد وضع الفرضيات في البحث وبعد الطرح النظري والتحليلي الذي تناولناه في الفصول الثلاثة

وكذا تطرقنا إلى معرفة أثر الإعفاءات الجبائية على نمو الاقتصاد الوطني توصلنا إلى ما يلي:

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى كان من الضروري البدء بالإطار النظري لسياسية الإعفاءات الجبائية فتم التطرق إلى مفاهيم عامة حول سياسة الإعفاءات الجبائية ومعرفة أهدافها وأشكالها التي تسمح لنا بتشخيص مدى التأثير الإيجابي للإعفاءات على النمو الاقتصادي.

- أما الفرضية الثانية والتي توضح لنا عدم فاعلية الإعفاءات الجبائية على النمو الاقتصادي وذلك بجملة

من السلبيات التي تأثر على البنية الاقتصادية للدولة، من نقص عوائد خزينة الدولة، وإثقال كاهلها وعجزها على تمويل المشاريع الاقتصادية وإحداث اختلالات تنموية وبالتالي تكون هذه الإعفاءات مصدرا لنتائج اقتصادية غير مرغوب فيها.

التوصيات:

- من أجل تعزيز الايجابيات التي تحدثها الإعفاءات الجبائية وانسجامها مع كافة المتغيرات الاقتصادية خاصة مع ما يقتضيه الاقتصاد الجزائري نوصي بما يلي:
- أن يكون النظام الجبائي نظام ذو معلومات متطورة؛
- رفع كفاءة الإدارة الجبائية للحد من ظاهرة الغش و التهرب الضريبي المحلي والدولي الذي تسببه الإعفاءات الجبائية الغير مدروسة؛
- يجب أن يكون نظام الإعفاءات الجبائية ذو منهجية علمية مدروسة والابتعاد عن العشوائية والاربعالية في منح هذه التحفيزات، بحيث تضيق الإعفاءات الجبائية الشخصية وتوسع في مظلة الإعفاءات الجبائية لتشمل منشآت الإنتاج؛
- ن تكون الإعفاءات الجبائية الممنوحة غير مبالغ فيها وتخضع للعقلانية والمتابعة؛
- إعادة النظر في منح الإعفاءات الجبائية لبعض الفئات التي لا نفع لها لخزينة الدولة بل تسبب ضرر لنقص عوائدها فضلا عن خروجها عن مبدأ العدالة الضريبية ومنه عدم تحقيق الأمن الاجتماعي؛
- أن تكون الإعفاءات الجبائية تتماشى مع التطورات الدولية خاصة بالنسبة للنظام الجبائي الجزائري؛
- إعادة النظر في التشريعات المنظمة للضرائب واعتماد سياسة انتقائية للحوافز الضريبية تقوم على أسس وأهداف اقتصادية واضحة؛
- ضرورة الربط بين الإجراءات وأهداف المنظومة الضريبية وبين الأهداف والظروف الاقتصادية الكلية لتجنب التأثير السلبي على الاستثمار و الإنتاج والتصدير.

قائمة المصادر والمراجع

* المصادر

1-القران الكريم

2-الحديث النبوي الشريف

* المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014.
- 2- ايمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، الاسكندرية 2008.
- 3- ب. برنييه و إ. سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 1989.
- 4- الحاج موسى، حسن فلاح، قرار تقدير ضريبة الدخل وطرق الطعن فيه إداريا وقضائيا، نقابة المحامين، 1998.
- 5- حربي مُجَّد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية عمان، جامعة لبترا، كلية العلوم الادارية والمالية، الأردن، 2014.
- 6- خالد خالد الخطيب، الضريبة على الدخل اصول محاسبته، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الاردن.
- 7- رشيد الدقر، علم المالية العامة، مطبعة الجامعة السورية، 1963.
- 8- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، إقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، 2007.
- 9- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، الطبعة 1، دار الراية، الأردن، 2015.
- 10- السيد احمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2000.
- 11- السيد مرسي الحجازي، النظم الضريبي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 12- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي و الضريبي، الطبعة الاولى، دار الحامد، 2007.
- 13- عبد الرحمان يسري احمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2007.
- 14- عبد الرحمن يسري احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، الاسكندرية، 2009.
- 15- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005.

- 16- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة 1، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011.
- 17- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005.
- 18- قاسم نايف علوان ، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة المفاهيم، القياس، التطبيق، طبعة الأولى، دارالثقافة والنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2008.
- 19- محمد حسن دخيل، اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقى بيروت، لبنان، 2009.
- 20- محمد عبد العزيز عجمية، وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2000.
- 21- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2007.
- 22- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة للطبع، الجزائر، 2003.

ثانياً: رسائل والأطروحات

- 1- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الاصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.
- 2- بومدين بكرتي، السياسة الجبائية وتحديات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.
- 3- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012.
- 4- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد ، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2006/2005.
- 5- خالد عيادة نزال عليجات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014.
- 6- زعزوعة فاطمة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

- 7- شريف مُجَّد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2010/2009.
- 8- شلغوم حنان، اثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011.
- 9- فنغور عبد السلام، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992 تقييم وأفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة1، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.
- 10- قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرزات العولة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمَّجَّد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
- 11- كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و التسيير، 2013/2012.
- 12- محمود جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009.
- 13- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.
- 14- مشري حم الحبيب، السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة مُجَّد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.
- 15- هبة السيد مُجَّد سيد احمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي، دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة والاقتصاد، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر، 2017.
- 16- ياسين قاسي، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005.
- 17- يحي لخضر، دور الامتياز الضريبي في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مُجَّد بوضياف مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2007/2006.

1 - ابن خلدون، مقدمة، ص222، Source: <http://saaaid.net>, To Pdf: www.al-mostafa.com

2- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة : www.alukah.net

3 - عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث،
www.faculty.mu.du.sa .

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

1- الاونكتاد، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الامم المتحدة نيويورك وجنيف، 1999

2- عبد المجيد قدي، "السياسية الجبائية وتأهيل المؤسسة"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي: 29 و 30 أكتوبر 2001.

3- عزوز علي، الحوافز الجبائية في قطاع الفلاحي ودورها في دعم الامن الغذائي، بالاشارة الى حالة الجزائر، مقال مقدم في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي فيالوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي: 23-24 نوفمبر 2014.

4- قدي عبد المجيد، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية، يومي: 21 و 22 ماي 2002 .

5- لعمارة جمال و بن طي دلال و نصبة مسعود ، الرّكاة وتمويل التنمية المحلية ، جامعة مُجد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، ورقة، مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي: 21 و 22 نوفمبر 2006 .

6- وهي بوعلام، عجلان العياشي، دور السياسة الجبائية في تعزيز القدرة التنافسية في ظل التحولات المتسارعة، مدخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.

7- فيتو تانزي، هاول زي، البلدان النامية والسياسة الضريبية، صندوق النقد الدولي واشنطن العاصمة، أمريكا، 2001

1- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام، 2002، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002.

سادساً: الجرائد والدوريات

- 1- اسماعيل مُجَّد البريش، الاعفاءات الضريبية في الفقه الاسلامي، مفهومها مجالاتها، واثارها، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 1، 2015.
- 2- بلقدم مصطفى، بن عاتق حنان، الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية، مجلة دراسات جبائية ، العدد 03، ديسمبر 2013.
- 3- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو الازمة لصالح الفقراء، (العراق- دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
- 4- زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الانتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018.
- 5- زينات اسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، جامعة الجزائر 03، السداسي الثاني 2017.
- 6- طالبي مُجَّد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البليدة، العدد 06.
- 7- عبد الامير الحسين شياح، حيدر عودة الكاظم، امكانية تطبيق القواعد الضريبية للنهوض بواقع النظام الضريبي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة العراق، المجلد 17، العدد 01 لسنة 2015.
- 8- قاسم مُجَّد عبد الله البعاج، نجم عبد عليوي الكرعاوي، دور الاعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمار الاجنبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد الاربعون، 2014.
- 9- قريد مصطفى، زينات السعيد، اهمية تدابير الدعم الجبائي كعامل محفز للاستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات في الجزائر، دراسة حالة القطاع الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)، للفترة (2002-2013)، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE، جامعة مُجَّد بوضياف مسيلة، جوان 2017.
- 10- كمال عبد حامد ال زيارة، جمال الحاج ياسين، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع 2010.
- 11- لعجال ياسمين، الضب طارق، اشكالية الازدواج الضريبي الدولي بين الاثار السلبية وفعالية الحلول الوطنية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 15، جوان 2016.
- 12- مُجَّد بكشوا، العدالة الضريبية والضغط الجبائي، مجلة الفقه والقانون، كلية الحقوق وجدة، المملكة المغربية،

العدد الخامس عشر، يناير 2014.

13- جواد العناني، الاعفاءات الضريبية، جريدة الغد الاردني، الصادرة بتاريخ : 23 ابريل 2019، متاحة

على رابط: www.alghad.com

14- الحسن عاشي، اسباب التهرب الضريبي في البلدان العربية، جريدة الحياة السعودية، على الموقع الالكتروني

التالي: www.alhayat.com

سابعاً: الموسوعات:

1- منى ادلي، الاعفاءات الضريبية، الموسوعة العربية المتخصصة (القانون المالي)، المجلد الرابع، الرضاع الضمان

المصرف، على الموقع الالكتروني التالي: .arab-ency.com/law/detail.

ثامناً: مواقع الانترنت

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (andi) على الموقع الالكتروني التالي:

<http://www.andi.dz/index.php/ar>.

* المراجع باللغة الأجنبية

1-Alex Cobham : Taxation Policy And Développement, The Oxford Cincle On Good Governance, N02.

2-Jacques Percebois : Fiscalité Et Croissance , economica, impremerie jouve,paris,1977.

3-ulrich kohli, analyze macroeconomie,de boeck,bruxelles belgique,1999.

4-Africa Statistical Yearbook, General Notes, 2009.